تتسارع الأحداث في العراق عقب الجلسة الأولى للبرلمان، وبروز محاور سياسية جديدة، لتبدأ معركة اختيار شخصية لترؤس الحكومة، مع ارتفاع حظوظ مصطفى الكاظمي لولاية ثانية. ويحظى اسم الكاظمي بقبول من زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، كما يبدو أن طهران لا تعترض عليه

عدم ممانعة إيرانية لتولي الكاظمي ولاية ثانية

طهران تسعى لمنع الصدر من التفرد بتسمية رئيس الحكومة العراقية

نجح الكاظمي بإدارة ملف الحوار السعودي الإيراني (دان كيتوود/Getty)

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

ترتفع حظوظ رئيس الحكومة العراقية المنتهية ولايتها مصطفى الكاظمي للعودة إلى رئاسة الحكومة، كما تكشف مصادر سياسية عراقية مطلعة لـ«العربي الجديد»، مؤكدة أن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر يرى في الكاظمي مرشحاً وسطياً مقبولاً من أغلب الأطراف السياسية، وأنه ناجح في إدارة مؤسسات الدولة.

وتتقاطع هذه المعلومات مع تأكيد مصادر أخرى لـ«العربي الجديد»، أن إيران «أصبحت في الأيام الأخيرة تميل إلى حد ما للموافقة على تمديد ولاية الكاظمي لمنع الصدر من التفرد في ترشيح من يريده»، بعد المصادقة على نتائج الانتخابات النيابية، وفي ظل تراجع تأثير القوى الحليفة لها في ترشيح شخصية توافقية لرئاسة الوزراء. وقالت المصادر إن «هذه الرغبة الإيرانية تأتي انطلاقاً من قناعة جديدة بأن العمل مع الكاظمي، المعروف والحذر في توجهاته وسياساته، أفضل من شخص جديد غير مجرب يختاره الصدر ويمكن أن يسبّب أزمة في العلاقات ويتخذ خطوات غير محسوبة العواقب داخلياً وخارجياً»، ورجحت أن تكون عملية انتخاب رئيس البرلمان العراقي ونائبيه، يوم الأحد الماضي، «قد عززت هذه القناعة لدى طهران للموافقة على تمديد ولاية الكاظمي».

على الرغم من ذلك، لا يزال «الإطار التنسيقي» الذي يضم القوى الحليفة لإيران على موقفه المعلن من رفض تجديد ولاية الكاظمي، وقال القيادي في «الإطار التنسيقي» سعد السعدي، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن «جميع قوى الإطار وقوى سياسية خارجه ترفض اختيار مصطفى الكاظمي لولاية ثانية على رأس الحكومة خلال المرحلة المقبلة، خصوصاً أن الكاظمي وحكومته كانا سبباً في تفاقم الكثير من الأزمات لا حلها، وتحديداً ما يتعلق بالجانب الاقتصادي»، وأضاف السعدي أن «اختيار رئيس الوزراء الجديد سيتم عبر توافق واتفاق كل القوى السياسية الشيعية، ولا يمكن لأي جهة أن تفرض رأيها على غالبية آراء القوى السياسية الأخرى، فهذا الموضوع يختلف تماماً عن ملف تسمية رئيس البرلمان ونائبيه»، وشدد على أن ما حصل في جلسة اختيار هيئة رئاسة البرلمان العراقي في عملية اختيار رئيسي الجمهورية والوزراء وحتى أعضاء الكابينة الوزارية، فهذه القضايا لا تحل إلا من خلال اتفاق وتوافق كل القوى على الأسماء المرشحة، ومن دون ذلك لن يمر أي مرشح تحت قبة البرلمان».

كما اتهم النائب عن «الإطار التنسيقي» علي تركي الجمالي حكومة الكاظمي برفع معدلات الفقر في العراق وتجاوزها نسبة 30 في المائة، وقال في تصريح صحافي، إن «أحد أهم أسباب ارتفاع نسبة الفقر والبطالة في العراق، هو قرار رفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي الذي اتخذته حكومة الكاظمي». وأضاف الجمالي أنه «من غير المبرر للحكومة الإبقاء على خفض سعر الدينار العراقي مقابل الدولار، لا سيما مع ارتفاع أسعار النفط وتحقق عائدات مالية جيدة»، مشدداً على أن «كل تلك الإجراءات الحكومية زادت حالة الركود الاقتصادي في البلاد، وبدت آثارها السلبية قائمة على شريحة الفقراء تحديداً»، وأشار إلى أن «حكومة تصريف الأعمال تتحمّل مسؤولية ارتفاع نسبة الفقر، خصوصاً في محافظات الوسط والجنوب»، معتبراً قرارات الحكومة «متخبطة وتثقل كاهل الفقراء بمزيد من المصاعب».

وتأتي هذه التطورات فيما لم يكشف التيار الصدري رسمياً عن مرشحه لتشكيل الحكومة الجديدة. وأجرى الكاظمي، قبل أيام من الجلسة الأولى للبرلمان الجديد التي عُقدت الأحد الماضي، زيارة رسمية إلى النجف، حيث التقى الصدر، وبحث معه عدداً من الملفات السياسية المهمة، ومنها شكل الحكومة الجديدة.

> قناعة إيرانية بأن العمل مع الكاظمي أفضل منه مع شخص غير مجرب

> قيادي في «الإطار التنسيقي»: اختيار رئيس الوزراء يحصل بالتوافق

ومع تسارع الأحداث عقب جلسة البرلمان الجديد الأولى، وما رافقها من بروز محاور سياسية جديدة، يبدو أن فرص الكاظمي تعزّزت، لا سيما مع تأييده من قبل قوى متحالفة مع الصدر. وقال نائب سابق في التيار الصدري، فضّل عدم الكشف عن اسمه، لـ«العربي الجديد»، إنه «لا يوجد تحفظ لدى الصدر على تولي الكاظمي ولاية حكومية جديدة»، مبيناً أن «الصدر يرى أن الكاظمي مرشح توافقي يحظى بقبول واسع داخلياً وخارجياً، وأن حلفاء التيار (تحالف تقدم برئاسة محمد الحلبوسي) و(الحزب الديمقراطي الكردستاني) يرغبون بتجديد الولاية له». وشدد على أن «التيار لم يُقدّم بعد أي مرشح للمنصب، لكن هناك بعض الأسماء البارزة من قيادات التيار مؤهلة للمنصب»، إلا أنه استدرك بأن «الصدر، وهو صاحب القرار الأول والأخير في الاختيار، يعلم أن تقديم الكاظمي سيساهم في تقوية حلف التيار مع الكتل الأخرى، وهذا ما يسعى إليه الصدر، لا سيما أن هناك فجوة كبيرة بين التيار الصدري والإطار التنسيقي، ما يحتم على الصدر احتواء التحالفات الأخرى القريبة منه».

من جهته، أكد النائب المستقل حسين عرب، لـ«العربي الجديد»، أن «حظوظ الكاظمي لا سيما مع تأييده من قبل قوى متحالفة مع الصدر، لا تزال جيدة، وهو حاز خلال فترة شغله رئاسة الحكومة على قبول ودعم أطراف سياسية مهمة، ومن بينها الأكراد والسنّة، وبعض القوى الأخرى». ورأى عرب أن «نجاح الكاظمي في إدارة الدولة في مرحلة حساسة من عمرها، وتحديداً في ملف التمهيد للانتخابات البرلمانية وإجرائها، وإدارة الملف الاقتصادي، والملف الخارجي والعلاقات الدولية للعراق، والحصور الدولي والإقليمي، ليصبح العراق دولة فاعلة ومؤثرة في المنطقة، فضلاً عن ملفات أخرى، كل ذلك جعله أمام فرصة كبيرة اليوم للحصول على ولاية جديدة».

وربط مختصون في الشأن السياسي العراقي بين تجديد ولاية رئيس البرلمان محمد الحلبوسي وإمكانية التجديد للكاظمي. وقال الخبير في الشأن السياسي العراقي أحمد الشريفي، لـ«العربي الجديد»، إن «تجديد ولاية الحلبوسي فتح الباب أمام الكاظمي للفوز بولاية ثانية أيضاً».

وأكد الشريفي أن «الكاظمي يعد من أبرز الشخصيات المرشحة لمنصب رئاسة الوزراء من قبل الصدر، وأنه بهذه الأغلبية يمكن له تمريره في البرلمان بكل أريحية، حتى لو كانت قوى الإطار معترضة على هذا الترشيح، كما اعترضت على إعادة تجديد ولاية الحلبوسي».

ونجح الكاظمي بإدارة ملفين حساسين يهمان الجانب الإيراني، إذ لعب دوراً مهماً وغير مسبوق بملف فتح الحوار بين إيران والسعودية، واستطاع أن يرعى جولات للحوار المشترك بينهما، ومهد لجولة جديدة ستجرى قريباً في بغداد، كما أنه نجح بإخراج القوات القتالية التابعة للتحالف الدولي من العراق، بعد عدة جولات حوارية أجراها مع واشنطن، وتحويل مهامها إلى مهام الاستشارة والتدريب فقط.

للحديث تتمة...

الجزائر... من يطرب السلطة

عثمان لحياني

الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون دعا الجزائريين، شعباً ونخباً، إلى ممارسة النقد لتصحيح الأخطاء والمسارات، وقال في خطابه الأخير «الانتقاد البناء مرحّب به، ونحن نادي الشعب والإطارات لتقديم الانتقادات البناءة لنقوم بإصلاح أوضاعنا». لكن السؤال الذي لم يخطر على بال الرئيس هو أين يمكن صب هذه الانتقادات أو التصريح بها؟ في الخطاب نفسه، بدا الرئيس منزعجاً من صورة نشرتها صحيفة لرفوف فارغة في محل تجاري، في سياق الحديث عن أزمة ندرة مواد تموينية كالزيت والحليب.

منذ أشهر، لم يشاهد الجزائريون معارضاً سياسياً على التلفزيون، لا الحكومي ولا المستقل، وحتى الصحف تتحاشى استضافة النخب التي لها موقف نقدي من السلطة، وتتعامل معها باحتشام كبير. وإذا كانت الصحف والقنوات مغلقة في وجه النخب التي تنتقد السردية الرسمية، فأين يمكن صب الانتقادات البناءة التي يرغب الرئيس في سماعها إذاً؟ وحتى إذا اتجهت هذه النخب إلى مواقع التواصل الاجتماعي للتعبير عن انتقاداتها، فلا أحد يمكن أن يضمن عدم تحويل النقد هذا إلى تهمة تقود إلى الملاحقة القضائية أو السجن.

والشارع الذي هو ملك الشعب، وعبّر فيه بكل سلمية في الحراك الشعبي، عن طموحات السياسية وتطلعاته، لم يعد ممكناً التعبير فيه عن موقف أو مطلب. كل محاولة في هذا الإطار، تعني أنها تجهر يقود إلى السجن أيضاً. ومقار الأحزاب التي يفترض أنها معدة بالأساس للنقاش حول السياسات الحكومية، وفحص الخيارات المنتهجة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، لم تعتقها يد السلطة، قبل أيام، أندرت السلطات حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، لأنه احتضن لقاءً لأحزاب وناشطين بهدف إنشاء ائتلاف مدني للدفاع عن الحريات.

من الواضح أن هناك إعجاباً من قبل السلطة في الجزائر بتجربة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، لناحية تقييد الحريات وغلق كل المنصات التي يمكن أن يطلّ منها الرأي الآخر. ولذلك، تشعر النخب الجزائرية بأن المستوى الذي بلغته السلطة في التحسس من كل رأي سياسي مخالف أو نقد موجه لها وللحكومة وللجيش، واعتقال الناشطين والزج بهم في السجون، وتطويع كل المؤسسات ومنع التظاهر وإغلاق الشارع، تابع من محاولة استدعاء للحالة المصرية لاسترزاع الخوف وفرض استقرار مصطنع. قد ينجح الأمر لفترة، لكن هل يمكن أن يستمر؟ في ذلك شك.

مفاوضات عسيرة لاختيار الرئيس العراقي

لا تبدو مهمة اختيار الرئيس العراقي الخامس بعد عام 2003 سهلة، خصوصاً لدى الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني

بغداد ـ **براء الشمري، زيد سالم**

بخلاف ما كان متوقعاً، لا يبدو أن الاتفاق على مرشح لرئاسة العراق سيكون سهلاً، وإن كان الأمر يقتصر على الأحزاب الكردية التي تمّ منحها عرفاً، منذ أول انتخابات جرت في 2005، حق ترشيح الرئيس العراقي. ولا تزال القوى السياسية الرئيسية في إقليم كردستان غير متفقة على مرشحها لرئاسة الجمهورية، ولم يصدر عنها موقف رسمي موحد بهذا الشأن.

الحوارات بين القوى الكردية بشأن الاستحقاقات المقبلة، ومنها اختيار رئيس الجمهورية، خصوصاً بين حزبي «الديمقراطي الكردستاني» و«الاتحاد الوطني الكردستاني» وصلت إلى مراحل متقدمة، قبل جلسة انتخاب رئيس البرلمان التي عُقدت يوم الأحد الماضي. لكن الأمر اختلف بعد الجلسة التي شهدت انسحاب نواب «الاتحاد الوطني» لاعتراضهم على آلية التصويت، في حين مضى «الديمقراطي الكردستاني» بالاقتراع لصالح رئيس البرلمان محمد الحلبوسي ونائبه الأول حاكم الزاملي، ونائبه الثاني شاخوان عبد الله، وهو من قيادات «الاتحاد الديمقراطي».

وحول هذه التطورات، أكدت مصادر سياسية مقرّبة من «الاتحاد الوطني الكردستاني» أن ما حدث في يوم الجلسة وذهاب «الديمقراطي الكردستاني» للتصويت منفرداً أثرا على التفاهمات الكردية الكردية السابقة، التي جرى خلالها الاتفاق على جميع القضايا التي تتعلق باستحقاقات قوى إقليم كردستان. وأوضحت المصادر لـ«العربي الجديد» أن الحوارات المتعلقة بمنصب رئيس الجمهورية تأثرت هي الأخرى بما حدث في يوم الجلسة، الذي أضعف موقف الأكراد التفاوضي في بغداد، بحسب اعتقاد الحزب. وبيّنت المصادر أن «الوطني الكردستاني» ما يزال متمسكاً بمنصب رئيس الجمهورية، ولن يتخلى عنه، مؤكدة أن الأيام القليلة المقبلة ستشهد حوارات يخوضها وفد من الحزب في بغداد قبل أن يتم الإعلان عن مرشح رئاسة الجمهورية بشكل رسمي.

> يتمسك «الوطني الكردستاني» بمنصب رئيس الجمهورية

وأكد القيادي في «الاتحاد الوطني الكردستاني» محمود خوشناو اختلاف حزبه مع «الديمقراطي الكردستاني» بشأن ما جرى يوم الأحد. وأوضح في تصريحات صحافية أن ذهاب «الديمقراطي الكردستاني» إلى جلسة التصويت على رئاسة البرلمان جرى خارج ورقة العمل الكردستانية التي جرى الاتفاق عليها سابقاً. وأضاف أن «ذهاب الحزب الديمقراطي الكردستاني للجلسة الأولى كان خطوة غير موفقة»، موضحاً أن برهم صالح هو أحد الأسماء المرشحة لرئاسة الجمهورية.

من جهتها، أكدت مستشارة المكتب السياسي لـ«الاتحاد الوطني الكردستاني» ريزان شيخ دلير، في بيان، أن مرشح حزبها الوحيد لرئاسة الجمهورية هو برهم صالح، من دون تبيان موقف بقية القوى الكردية من هذا الترشيح، في مؤشر على عدم وجود إجماع كردي على ترشيح صالح، في المقابل، يتحفظ «الحزب الديمقراطي» على ما يتم تداوله من أسماء لرئاسة الجمهورية، من دون وجود توافق بين القوى الكردية عليها.

بدوره، اعتبر عضو البرلمان الجديد عن «الحزب الديمقراطي الكردستاني» ماجد شنكالي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «ملف رئيس الجمهورية مرتبط بالتوازنات السياسية وطريقة إدارة الدولة وإشراك الأكراد فيها، إضافة إلى قرارات المكاتب السياسية للحزبين في إقليم كردستان (الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني). وبالتالي فإن الحديث عن اسم مرشح رئاسة الجمهورية حالياً لا تدعمه أي مواقف رسمية». وأشار إلى أن «الاتحاد الوطني شريك أساسي في إدارة إقليم كردستان، والأيام المقبلة ستشهد تواصلاً مهماً بين الحزبين قد يجرى في أربيل أو في السليمانية، من أجل توحيد البيت الكردي والاتفاق على مرشح رئاسة الجمهورية». وكشف عن وجود نية لالتحاد والذهاب إلى بغداد في وفد كردي واحد.

أما المستشار السياسي السابق في رئاسة إقليم كردستان كفاح محمود، فلفت إلى أن «هناك اتفاقاً بين حزبي الديمقراطي والاتحاد على عدم تكرار تجربة 2018، حين اتفق الاتحاد مع أطراف سياسية من بغداد على القبول ببرهم صالح رغماً عن الديمقراطي الكردستاني، وجزء من الاتفاق الجديد هو أن يذهب الأكراد مجتمعين تحت سقف الأغلبية الوطنية». وأكد في حديث مع «العربي الجديد» أن «هناك توجهاً نحو عدم التجديد لبرهم صالح، على اعتباره بات من الوجوه القديمة، وأن عملية اختيار المرشح الجديد لمنصب رئيس الجمهورية ستكون ضمن صفقة يمكن اعتبارها مجموعة اتفاقات في سلة واحدة، منها طريقة توزيع الوزارات السيادية ورئاسة الجمهورية ومحافظ كركوك».

مرور الكرام

استمعوا إلى شبابكم كما يريد السيسي

وائل قنديل

على مدار الأشهر الماضية تذيع فضائيات الجنرال عبد الفتاح السيسي، في كل فاصل بين مباريات الكرة أو المسلسلات، إعلاناً عنه وبصوته يقول فيه «استمعوا إلى شبابكم. أعطوهم الفرصة للتعبير. املأوا قلوبهم بالأمل والحرية». وتتكرر إذاعة هذه الركاكة التي يسخر منها الواقع بإلحاح ترويجاً لحفله السنوي الكبير الذي يستعرض فيه إنسانيته المفرطة في شرم الشيخ. لا تسأل هنا عن تكلفة هذا البذخ الفارغ من أية قيمة مجتمعية، أو حتى فائدة سياحية، فمن الواضح أن ما يقتطع من لحم المصريين الحي، في صورة غرامات وضرائب وكفالات لإخلاء السبيل من السجون، بالإضافة إلى ما يتم السطو عليه من أموال وأصول مستثمرين وطنيين خلف القضبان، كل ذلك يكفي لإقامة ألف ليلة وليلة سياسية في شرم الشيخ، ومناطق أخرى، ويزيد. لنتوقف هنا عند نصيحة السيسي الذهبية: استمعوا إلى شبابكم وأعطوهم الحرية وأملاوهم بالأمل، وهي نصيحة عظيمة بالفعل وتستحق الاهتمام. غير أن الرجل الذي ينتج إنسانية لم يحدد لنا أين نستمع إلى شبابنا، ومتى نستمع إليهم، فهل نستمع إليهم في مقرات الاحتجاز وظلام الزنازين، حيث ينبعث أنينهم من وطأة التعذيب وفظاظة السجان وبشاعة الحرمان من الزيارات ومن الدواء؟ ومن أية فرصة في الأفق للانعتاق من هذا المصير البائس؟ أم نستمع إليهم وهم يحتضرون غرقاً في قوارب نيلية متهالكة، ومتواطئة ومتحالفة ضدهم مع الاستبداد والبأس، أو في مراكب صيد بعرض البحر تبتلعهم قبل أن يبلغوا شواطئ في القارة العجوز حالمين ببقايا أمل في حياة محترمة؟ أم نستمع إلى الصغار منهم ينادون على أب غيبه السجن، أو ابتلعت حياته رصاصة مجنونة في رابعة العدوية، وما قبلها وما بعدها من مهرجانات للدم، أو ذاب في عملية إخفاء قسري منذ سنوات ولا أحد يجيبه أين هو؟

نستمع إلى أنس البلتاجي، مثلاً، وهو معذب بالسجن منذ ثمان سنوات إذ يصرخ ولا مجيب لتحقيق حلمه الباقي، وهو لقاء بوالده المسجون في زنزانة بعيدة أو قريبة لا يعرف رقمها أو عنوانها؟ أم نستمع إلى علاء عبد الفتاح الذي يناجي صغيره الذي لم يره في سنوات تغييبه العديدة في السجن سوى لحظات معدودات؟ أم نستمع إلى نداء أسامة محمد مرسي على ولده الذي جاء إلى هذا العالم ليجد والده سجيناً. كل ما يعرفه عنه ملامح في صور قديمة، وحكايات عنه ترويها الأم أو الجدة والأعمام؟

نحن استمعنا، ووعينا وفهمنا الشباب. لكننا وجداننا ممتلئين بالألم والغضب، منهم الذين تماسكوا وتمردوا على تحريضك المستمر للجميع على الكراهية والإقصاء، فصاروا يحلمون بالحرية في أي مكان، حتى لو كلفهم الأمر التنازل الإجباري عن الجنسية المصرية.

ومنهم من لم يتحمل كلّ هذا الظلم وكلّ هذا الإقصاء، والتخوين فانهارت مقاومته أمام مضخات الكراهية التي تحرص أنت على تشغيلها بكامل طاقتها لتشحنهم بكل نوازع الانتقام والرغبة في الفتك بالخصوم.

هل فكرت في اليوم التالي لاختفائك من المشهد؟ نحن فكرنا فوجدنا كوابيس مفزعة من صنع يديك، بدلاً من الأحلام التي تطلب أن نملأ بها الشباب. لقد نجحت يا جنرال في إنشاء سوق مفتوحة لتجارة الكراهية، التي هي سلعة رخيصة، قليلة الكلفة وكبيرة الربح، تجدها رائجة ومنتعشة بعد كلّ إعلان عن وفاة شخصية معروفة، سواء كانت من مؤيدي ظلمك وبطشك وطغيانك، أو من الطرف الآخر، المسحوق، المستباح في دمه وماله وسمعته طوال الوقت. فاحتفل واضحك للكاميرا في شرم الشيخ، واطمئن على المستقبل، الذي زرعته بالغام العدم.

استهداف سعيّد هيئة الانتخابات: تمهيد لإحياء دور وزارة الداخلية

خلال الانتخابات الرئاسية في 2019 (Getty)

> يواصل الرئيس التونسي قيس سعيّد قضم المؤسسات الدستورية، وقد وصل الاستهداف إلى الهيئة المستقلة للانتخابات، وسط مخاوف من سحب مهمة تنظيم الانتخابات منها وإعادة إحياء دور الداخلية في هذا الإطار

تونس ـ **آدم يوسف**

تتزايد المخاوف من توجه الرئيس التونسي قيس سعيّد نحو سحب تنظيم الانتخابات والاستفتاء اللذان أعلن في 13 ديسمبر/ كانون الأول الماضي عن تنظيمهما هذا العام، من الهيئة المستقلة للانتخابات، بسبب تشكيكه في استقلاليتها، وسط تحذيرات من العودة إلى توظيف وزارة الداخلية في تنظيم الاستحقاقات الانتخابية.

وسبق أن انتقد سعيد في أكثر من مناسبة هيئة الانتخابات وأعضاءها، مشككاً في استقلالية هذه الهيئة ونزاهة أعمالها. وقد قال خلال جلسة لمجلس الوزراء أخيراً إن «الهيئة العليا للانتخابات من المفترض أن تكون مستقلة، لا أن تكون أداة في يد عدد من الأشخاص».

واعتبر مراقبون أن تكرار استهداف سعيّد لهيئة الانتخابات ينذر بتوجّه لإبعادها، وسحب اختصاص الإشراف على عملية الاستفتاء على الإصلاحات الدستورية في 25 يوليو/ تموز المقبل والانتخابات التشريعية المبكرة في 17 ديسمبر المقبل منها.

في السياق، رأى القيادي في حركة النهضة وزير الخارجية الأسبق، رفيق عبد السلام، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «استهداف سعيّد لهيئة الانتخابات ليس بأمر جديد، فهو معادٍ لكل أركان البناء الديمقراطي وأسسه». وأضاف «هذا الاستهداف يؤشر إلى اقتراب ضربه لهذه الهيئة التي أمنت الانتقال الديمقراطي في تونس».

بدوره، اعتبر القيادي بحزب «قلب تونس»، رفيق عمارة، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «العملية تبدأ دائماً بالترذيل والتشكيك والاستهداف، كما فعل سعيّد مع البرلمان قبل أن يفتك صلاحياته ويعلق أعماله، وكما تصرف اتجاه الحكومة قبل أن يستحوذ على كامل السلطة التنفيذية، والدور المقبل على هيئة الانتخابات ومجلس القضاء».

وأضاف عمارة أن «مخططات سعيّد كلها أصبحت مكشوفة، فهو يعمل على إرباك هيئة الانتخابات حتى يقوم بتمرير الاستفتاء وإجراء الانتخابات بإشراف وزارة الداخلية أو هيئة موازية من الموالين له، يتم إحداثها بأوامر رئاسية».

وتابع مستغرباً أنه «حتى هيئة الانتخابات التي أشرفت على انتخابه رئيساً للبلاد، شكك في نزاهتها واستقلاليتها، وحتى الدستور والقوانين الانتخابية التي أوصلته للرئاسة يريد تغييرها بقوانين ومؤسسات على المقاس».

وحول حملات التشكيك في هيئة الانتخابات، قال الرئيس السابق للهيئة، محمد التليلي المنصري، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «هناك محاولات لتحميل ضعف الأداء السياسي لهيئة الانتخابات». وتابع «نحن كمؤسسة دستورية قمنا بواجبنا وأكثر، والدليل أننا فتحنا أبوابنا لكل المنظمات الدولية والمراقبين الذين واكبوا الانتخابات وحضروا في مقراتنا الفرعية والمركزية وفي مراكز الاقتراع والفرز».

وأشار إلى أن «الهيئة لا تعمل بمفردها، بل تعمل مع المراقبين المحليين والدوليين والملاحظين وممثلي المترشحين، كما أنها تخضع لمراقبة المحكمة الإدارية ومتابعتها».

وقال إنه «من الناحية التقنية، لا يمكن حتى مجرد الحديث والتشكيك في أي مرحلة من مراحل مسار الانتخابات، بدءاً من التسجيل وصولاً إلى إصدار النتائج، فجميع هذه المراحل خاضعة للرقابة الإدارية والقضائية ولرقابة المجتمع المدني المحلي والدولي».

واعتبر المنصري أنه «من الغريب الحديث عن عدم استقلالية الهيئة أو سحب ملف الانتخابات منها»، مشدداً على أن «الدليل على استقلالية الهيئة نابع من قبول النتائج من قبل الجميع من دون استثناء، بما في ذلك القضاء». وأوضح أن «الرئيس سعيّد عندما ترشح نافسه رؤساء حكومات سابقون ونائب رئيس برلمان ووزراء ورجال أعمال فاعلون، ولكنه نجح هو بأكثر من 73 في المائة، إذاً ليس هناك دليل أكثر من هذا على مدى نزاهة وشفافية النتائج إلى أبعد الحدود». وقال: «نحن لا نتعامل مع الأحزاب، بل مع قوائم مترشحة».

وأضاف «هيئة الانتخابات لا تتحمل مسؤولية المشاكل التي تعيشها الحياة السياسية في كل مناسبة»، مشيراً إلى «الافتقار للتشريعات والقوانين الخاصة بحماية سير الآراء وتنظيم الجمعيات والأحزاب والاتصال السمعي البصري، وبمكافحة التمويل الأجنبي، وهذا ليس دور هيئة الانتخابات لوحدها». وشدد على أن «الهيئة قامت بدورها وسلمت جميع التقارير حول الإخلالات للقضاء، ولكن لم يكن هناك تفاعل بالكيفية اللازمة».

وحول تعديل القانون الانتخابي أو قانون هيئة الانتخابات وإعادة تركيبتها بأمر أو مرسوم رئاسي، قال المنصري «وجب تشريك هيئة الانتخابات في أي تعديلات قانونية، لأن للهيئة أولوية العامة على الانتخابات ومن المفروض أن يتم التشاور معها، واستشارتها إجبارية».

وتابع «القانون الأساسي والقانون الانتخابي يجبران على استشارة الهيئة في كل هذه المواضيع على غرار مجلس النواب في السابق». وأكد المنصري أن «هيئة الانتخابات ليست أشخاصاً، بل مؤسسة وجبت المحافظة عليها مهما كانت الكلفة، من أجل المحافظة على الديمقراطية».

وأضاف أن «الاستقلالية والحياد مرتكزان في هذه الهيئة الممتدة على تراب البلاد، وقد حلت في المرتبة الأولى عربياً وأفريقياً، وفي المرتبة 24 عالمياً لناحية الشفافية والنزاهة والخبرة الانتخابية».

وفي رده على الاستهداف والتشكيك بعمل هيئة الانتخابات، اعتبر نائب رئيس الهيئة، فاروق بوعسكر، في تصريح صحافي أخيراً، أن «هيئة الانتخابات تقوم بعمل محترف، وتتمتّز بالحياد، بشهادة التونسيين وأيضاً منظمات وهيئات دولية مختصة في الشأن الانتخابي وذات صيت». واعتبر أن «هناك حالة رضا تام على نتائج انتخابات عام 2019، ولم يحصل تشكيك بصفة واضحة وعبر أدلة، في النتائج التي أصدرتها الهيئة». وأضاف بوعسكر «لا أعلم ما إذا كانت هناك حالة رضا على نتائج الانتخابات الرئاسية، وعدم رضا على نتائج الانتخابات التشريعية، في حين أن الاستحقاقين نظمتهما الهيئة نفسها وبالفريق نفسه والعناصر نفسها». وأضاف «الآن اختلط الحابل بالنابل، وأصبحنا نشكك في كل شيء، ويجب التفريق جيداً بين الأشخاص والمؤسسات».

وأكد أن «التجاذب الحاصل أصبح يهدد المؤسسات القائمة»، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنه يساند «إصلاح مختلف المؤسسات، ومن بينها هيئة الانتخابات التي مضى على إصلاح قانونها المنظم 10 سنوات». وتساءل بوعسكر عما إذا كان الشعب التونسي يقبل بإشراف وزارة الداخلية على الانتخابات، مضيفاً «إذا كان هذا هو الطريق الذي نتجه إليه، فعلى الدنيا السلام».

وتعد هيئة الانتخابات الهيئة الدستورية الوحيدة التي تم تأسيسها وفق الدستور، وأعضاؤها منتخبين من قبل البرلمان. وقد نجحت على امتداد 10 سنوات في تأمين سير الانتخابات داخل البلاد وخارجها، وذلك خلال الانتخابات التشريعية في 2011 و2014 و2019، والانتخابات الرئاسية في 2014 والرئاسية المبكرة في 2019. كما أشرفت على أول انتخابات بلدية في 2018، وعلى انتخابات المجلس الأعلى للقضاء.

وضع اليد على مفاصل الدولة

قال القيادي في حركة النهضة، وزير الخارجية الأسبق رفيق عبد السلام، لـ«العربي الجديد»، إن الرئيس قيس سعيّد (الصورة)، «يقوم باستهداف ممنهج للمؤسسات الدستورية، في مواصلة لسياسة تخريب المؤسسات الديمقراطية»، وأوضح أنه «بعد تعليقه عمل البرلمان المنتخب، عمد إلى تعليق عمل هيئة مكافحة الفساد وحل الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين، كما عطل العمل بالدستور، وذلك لاستكمال وضع يده على مفاصل الدولة كلها».

الحدث

على الرغم من الإعلان عن تحرير كامل محافظة شبوة، شرقي اليمن، من الحوثيين، بعد طردهم من المديريات الثلاث التي كانوا يسيطرون عليها، إلا أن ذلك لا يلغي التهديد العسكري المتواصل من قبل الجماعة للمحافظة، فضلاً عن التهديدات الأمنية والداخلية الأخرى

مقاتلون موالون للحكومة في مديرية بيحان بشبوة (عبد الله القادري/فرانس برس)

شبوة اليمنية

مخاطر تهدد المكاسب الميدانية للقوات الحكومية

«حرية اليمن السعيد»

زار المتحدث باسم التحالف العربي تركي المالكي محافظة شبوة أمس الثلاثاء. وأعلن من هناك، خلال مؤتمر صحافي مع محافظ شبوة عوض العولقي، عن انطلاق عملية «حرية اليمن السعيد» في الجبهات كافة. وأوضح أن هذه العملية «ليست عسكرية بمعنى الحرب، ولكن هدفها نقل اليمن للسلام والازدهار».

زكريا الكمالي

أعلنت الوية العمالقة اليمنية، المدعومة إماراتياً، رسمياً، أول من أمس الإثنين، عن طرد الحوثيين من كامل محافظة شبوة النفطية، شرقي اليمن، لكن المكسب الميداني الأبرز للحكومة المعترف بها دولياً منذ نحو عامين، لا يزال محفوفاً بالمخاطر وعُرضة للانهيار في ظل استمرار الهيمنة الحوثية على السلاسل الجبلية الحاكمة في محافظتي مأرب والبيضاء المحاذيتين.

وترفض جماعة الحوثيين الإقرار بالهزيمة داخل شبوة، وتواصل الدفع بمقاتليها القادمين من مديرية حريب في مأرب إلى مناطق متفرقة داخل مديرية عين، التي أعلنت الوية العمالقة عن طرد الحوثيين منها، مساء أول من أمس الإثنين، كنتيجة لعملية عسكرية استمرت 10 أيام، وشملت طرد الحوثيين من مديريتي عسيلان وبيحان أيضاً.

وأعلن القيادي البارز في جماعة الحوثيين حسين العزي، في تغريدة على تويتر، أول من أمس الإثنين، أن حرب الحوثيين الكبرى «لم تبدأ بعد»، لافتاً إلى أن المناطق التي تم طردهم منها «تتهيأ للتحرير أكثر من أي وقت مضى».

بدورها، أكدت مصادر عسكرية ومحلية متطابقة لـ«العربي الجديد»، وجود تهديدات كبيرة لمديرية عين، مع استمرار القصف المدفعي الحوثي على تعزيزات الوية العمالقة والقوات المشتركة. وتنبهت الوية العمالقة لذلك التهديد، إذ بدات، ظهر أمس الثلاثاء، عملية التفاف على مواقع الحوثيين شمالي مديرية حريب في مأرب، وذلك بهدف قطع إمدادات الجماعة التي لم تتوقف إلى تخوم مركز مديرية عين. وفقاً للمصادر، فقد تحركت الوية العمالقة من ثلاثة محاور لتأمين مكاسبها المحققة، وذلك من اتجاهات لصهيب والفليجة وكذلك في جبهة لصاد، شمال غربي حريب.

وأعلنت الوية العمالقة، رسمياً، أمس الثلاثاء، عن التوغل في مديرية حريب، جنوبي مأرب، والسيطرة على مناطق واسعة فيها، وذلك بعد معارك عنيفة مع الحوثيين، وفقاً لبيان على حسابها الرسمي بموقع تويتر. ولتأمين مديرية عين والأطراف الغربية بشكل تام، سيكون على القوات المشتركة الموالية للحكومة إحكام السيطرة على كافة السلاسل الجبلية الحاكمة في مديرية حريب، وقطع أي إمدادات للحوثيين آتية من اتجاه جبال ملعا، فضلاً عن تأمين مرتفعات القنذع التابعة لمديرية نعمان في محافظة البيضاء.

ولا يُعرف ما إذا كانت الوية العمالقة تنوي السيطرة على كامل مديرية حريب التابعة لمحافظة مأرب، أم أنها ستعمل على تأمين السلاسل الجبلية فقط من دون التوغل إلى مدينة حريب، مركز المديرية، الذي يحمل الاسم ذاته. وفي حال خسرت جماعة الحوثيين مديرية حريب بالكامل، فسيكون من الطبيعي أن تسقط تلقائياً بعد ذلك مديرية العبدية، التي حاصرها الحوثيون لمدة 4 أسابيع في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، لكن إمدادات الحوثيين إلى مديرية الجوبة بمأرب وجبل البلق لن تتاثر مع حصولهم على خط جديد من اتجاه صرواح يصل مباشرة إلى الخاصرة الجنوبية.

ويبدو أن الجميع ينتظر ما ستقرره السعودية. ففي حين أعلنت الوية العمالقة انتهاء المرحلة الثالثة من عملياتها في شبوة من دون الحديث عن مرحلة رابعة، ذكر زعيم الانفصاليين، رئيس «المجلس الانتقالي الجنوبي» عيدروس الزبيدي، أخيراً، أنهم مع ما يقرره «التحالف العربي»، وفقاً لما نقلت عنه وسائل إعلام إماراتية. وقال الزبيدي، الذي دائماً ما يلوّح بعدم الزج بالقوات الجنوبية في أراض شمالية: «نحن مستعدون في أي وقت لمساعدة إخواننا في الشمال لدحر مليشيا الحوثي». وعلى الرغم من إقرار زعيم الانفصاليين بتلقي الأوامر فقط من التحالف في ما يخص مستقبل المعركة بعد شبوة، أشار المتحدث باسم المجلس الانتقالي علي الكثيري، في بيان، مساء أول من أمس، إلى أنهم سيمضون قدماً صوب تحرير مديرية مكيراس التابعة لمحافظة أبين الجنوبية، والتي تخضع لسيطرة الحوثيين، باعتبارها أقرب جغرافياً لمحافظة البيضاء. ولم يشر المتحدث إلى عقبة القنذع ومديرية نعمان التي تشكل تهديداً كبيراً لمديريات شبوة المحررة.

وأمس، بحث وزير الدفاع في الحكومة اليمنية محمد المقدشي مع قائد قوات الدعم والإسناد السعودي للقوات اليمنية يوسف الشهراني، في لقاء جمعهما بمدينة مأرب، «آليات التنسيق والتعاون بين القوات المسلحة اليمنية وقيادة القوات المشتركة للتحالف العربي في المعركة المشتركة ضد مليشيات الحوثي»، وفق وكالة «سبأ» التابعة للحكومة.

إلى ذلك، خلافاً للتهديدات العسكرية، هناك عدد من التحديات الأمنية بعد تحرير مديريات شبوة الغربية، التي فلّت تحت قبضة الحوثيين منذ سبتمبر/ أيلول الماضي، وعلى رأس ذلك الألغام الأرضية التي دأبت ما تشكل عقبة رئيسية أمام تطبيع الحياة في المناطق المحررة. وفي جميع معاركها الخاسرة، تلجأ جماعة الحوثيين إلى تفخيخ الأراضي الزراعية والطرقات التي تغادر عبرها بالألغام الأرضية الفردية والمضادة للدروع، وذلك من أجل الإيقاع بخصومها.

وفي السياق، أكدت مصادر حكومية أن التحالف دفع بعدد من الفرق الفنية إلى مديريتي بيحان وعسيلان، من أجل تطهيرهما من الألغام الحوثية، والتي ستشكل عائقاً أمام عودة المواطنين إلى منازلهم ومزارعهم. ولم تعلن السلطات الحكومية في محافظة شبوة، حتى مساء أمس الثلاثاء، عن رفع حالة الطوارئ التي أعلنتها في مطلع العام الحالي في مديريات عسيلان وبيحان وعين، باعتبارها مناطق عسكرية. ووفقاً لسكان محليين تحدثوا لـ«العربي الجديد»، فإن الحياة ما زالت مشلولة.

وبعيداً عن التحديات العسكرية والأمنية التي مصدرها جماعة الحوثيين، تبدو شبوة محاطة بتحديات داخلية أكبر، مع نشوب صدامات متوقعة بين قوات الأمن الخاصة الموالية للحكومة الشرعية وقوات النخبة الشبوانية التابعة للمجلس الانتقالي، والتي عادت إلى عنق، مركز شبوة، مطلع العام الحالي، بعد عامين من طردها، وذلك بقرار من المحافظ الجديد عوض العولقي.

وتحدثت وسائل إعلام انفصالية، أمس الثلاثاء، عن نجاة قائد اللواء السابع نخبة شبوانية ماجد لمروق النشي من محاولة اغتيال من قبل جنود في القوات الخاصة على حاجز تفتيش بمدينة عتق، عندما كان قادماً من مسقط رأسه في مرخة، إحدى مديريات شبوة. ويتهم المجلس الانتقالي قوات الأمن الخاصة بالولاء لحزب «التجمع اليمني للإصلاح» الإسلامي. وخلال الأيام الماضية، كان ناشطون انفصاليون يقولون إن تحرير شبوة لن يكتمل سوى بدحر تلك القوات، وهو ما يهدد بانفجار الوضع في أي لحظة.

يواصل الحوثيون الدفع بالمقاتلين نحو مديرية عين بشبوة

سيطرت الوية العمالقة على مناطق واسعة في حريب بمأرب

قضية

تهدئة أزمة ليبيا

هل تدفع التفاهمات الإقليمية والاقتصاد نحو التسوية؟

شهد الملف الليبي مؤشرات حقيقية لحراك يهدف إلى إحداث تقدم نحو التهدئة في البلاد. وأدى التقارب بين الإمارات وتركيا إلى تخفيف مصر لتشددها، خوفاً من فقدان دورها كوكيل لمعسكر الشرق

القاهرة ـ العربي الجديد

بدا واضحاً خلال الفترة الأخيرة أن عمليات التحسن في العلاقات الإقليمية بمنطقة الشرق الأوسط بدأت في التأثير بشكل إيجابي في ملف الأزمة الليبية. يأتي هذا على وقع الخطوات الأخيرة، والتي كان من بينها التقارب التركي الإماراتي، علاوة على التفاهمات المصرية التركية الجارية بشأن عدد من الملفات، وعلى رأسها الملف الليبي.

وخلال الأيام الأخيرة، شهد الملف الليبي مجموعة من التطورات واللقاءات، التي تعد بمثابة مؤشرات حقيقية لحراك من شأنه إحداث تقدم نحو تهدئة المشهد الليبي، والتوصل لتسوية بين معسكري الشرق والغرب، في أعقاب التعطيل الذي ضرب المسار الانتخابي، الذي كان مقرراً له الرابع والعشرون من ديسمبر/كانون الأول الماضي. ويأتي في مقدمة تلك التطورات، اللقاء الذي جمع رئيس أركان القوات التابعة لحكومة الوحدة الوطنية في طرابلس الفريق محمد الحداد، والقائد المكلف قيادة مليشيات شرق ليبيا الفريق عبد الرزاق الناظوري، في خطة شاملة لتنظيم واستيعاب التشكيلات المسلحة، بحسب بيان صادر عن رئاسة أركان حكومة الوحدة الوطنية.

وأشار البيان إلى أنه «تم خلال الاجتماع بحث وضع آليات وخطوات منظمة وأساسية لتشكيل لجان مشتركة لتوحيد المؤسسة العسكرية، وبناء جيش ليبي موحد».

وتكمن أهمية اللقاء، الذي جرى الاثنين الماضي بمدينة سرت، في كون الطرفين ممثلين لمعسكرين يتشابكانهما الإقليمية والداخلية، وهو ما يعني أنه كان هناك ضوء أخضر من الرعاة الإقليميين للجانبين. وتتلقى مليشيات شرق ليبيا دعماً مباشراً من مصر والإمارات، بخلاف جرى بعيداً عن أعين ووسائل الإعلام، تمثل في اللقاء الذي جمع في المغرب مطلع يناير/كانون الثاني الحالي رئيس المجلس الأعلى للدولة الليبية خالد المشري، الذي يعد أحد أقطاب معسكر غرب ليبيا المدعومين تركياً، ورئيس مجلس النواب، والمرشح الرئاسي، عقيلة صالح. وانضم لهما بلقاسم حفتر، نجل زعيم مليشيات شرق ليبيا خليفة حفتر، بالإضافة إلى قائد مليشيا «النواصي» التابعة لطرابلس مصطفى قدور.

ويأتي اللقاء في وقت لم يصادق فيه البرلمان حتى الآن على الموعد الجديد المحدد في 24 يناير، الذي اقترحته المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وقبلته لجنة الانتخابات النيابية برئاسة هادي الصغير. لكن الإجماع على إجراء الانتخابات لم يعد قائماً، حيث يرغب العديد من الفاعلين، ومنهم عقيلة صالح، بشكل أساسي في استبدال الحكومة الانتقالية الحالية.

من جانبه، قال مصدر مصري، على إطلاع بعمل اللجنة المصرية المعنية بالملف الليبي، في حديث خاص لـ«العربي الجديد»، إن التقارب الأخير الذي حدث بين تركيا والإمارات، بالطبع كان له تأثير على التحركات المصرية. وأشار إلى أنه ربما يكون جعل القاهرة أقل تشدداً في تعاطيها مع الرؤية التركية في ليبيا، خشية فقدان دورها كوكيل عن معسكر شرق ليبيا خلال أية تفاهمات إقليمية، في ظل إمكانية تسهيل أبو ظبي مهمة أنقرة في النفاذ إلى معسكر شرق ليبيا، وشرعنة وجودها هناك، من خلال ما تملكه الإمارات من تأثير على مكونات قبلية وسياسية في المنطقة الشرقية.

وأوضح المصدر أن هناك مرونة، من كافة الأطراف الدولية بشأن ليبيا. وأكد أنه على عكس ما يثار، عقب تأجيل الانتخابات، فإن الفترة الراهنة تعد واحدة من الفترات المميزة في مسار الأزمة الليبية، في ظل كون كافة الأطراف مضطرة لإبداء مرونة لأسباب متعددة، يأتي على رأسها الاقتصادية منها بالنسبة لمصر وتركيا، ورغبة الإمارات في الوصول إلى سياسة «صفر أزمات» ضمن توجهها الجديد.

واعتبر المصدر أن دوران عجلة إعمار ليبيا سيكون بمثابة إنقاذ لأطراف كثيرة، منها مصر وتركيا على سبيل المثال، في وقت تسعى فيه القاهرة لتعظيم العائد الاقتصادي من وراء تحركاتها الأخيرة في عدد من الدول المنكوبة، وعلى رأسها ليبيا بالطبع، بعد تجربة تلك السياسة في العراق، وحصول شركات مصرية على عقود جيدة في إعادة إعمار العراق، خاصة في ظل توفر السيولة اللازمة في ليبيا. وأشار إلى أن هناك رغبة مصرية في تعزيز التعاون مع حكومة ليبية مستقرة، بشأن اتفاق كبير الربط الكهربائي بين البلدين، ينتقل منها بعد ذلك إلى شمال أفريقيا بشكل كامل.

وفي هذا الصدد، قال وزير الكهرباء المصري محمد شاكر، في تصريحات صحافية أخيراً، إن بلاده تسعى لزيادة قدرة ربط شبكتها الكهربائية مع ليبيا إلى ألفي ميغاواط. وأشار إلى أن السعة الأساسية للخط بلغت مائة ميغاواط بجهد 220 ك ف (كيلو فولت)، وزادت السعة في يناير 2020 إلى 150 ميغاواط. وأوضح أن مصر اقترحت أيضاً زيادة جهد الربط مع ليبيا إلى 500 ك ف، لاستيعاب السعات المتزايدة كمرحلة أولى باستكمال الربط الكهربائي بين دول شمال أفريقيا بالكامل.

وبين أن زيادة قدرة التبادل الكهربائي مع ليبيا تتطلب إجراءات وتوسعات كثيرة خلال الفترة المقبلة، وأن الدولة المصرية تخطط لرفع جهد محطتي محولات برج العرب الترفيهية ومرسى علم إلى 500 ك ف، كما تخطط لتوسيع خط برج العرب – مرسى مطروح، القريبة من الحدود الليبية. وسيتم إنشاء خط مرسى مطروح – السلوم المتاخمة للحدود الليبية بجهد 500 ك ف، بطول 200 كيلومتر، وتوسيع محطة محولات السلوم بجهد 500 كيلو فولت.

وتحدث شاكر عن إنشاء خطين للسلوم – طبرق، أحدهما 220 كيلو فولت والآخر 500 ك ف، ويبدأ مشروع الربط الليبي المصري من وادي النطرون والسادس من أكتوبر، ويمر عبر مرسى مطروح والسلوم، وينتهي عند طبرق شرقي ليبيا.

وأشار المصدر المصري إلى أن هناك تطلعات مصرية كبيرة لتهدئة الأوضاع في ليبيا، على أن يكون ذلك ضمن خطة تضمن مشاركة مصرية فاعلة في كافة التحركات السياسية والاقتصادية، وهو ما يعني حاجة القاهرة للدخول في مقاربات مع الأطراف الأخرى الفاعلة، والتي يأتي على رأسها تركيا.

من جهة أخرى، قال مصدر مصري خاص، إن هناك ضغوطاً واسعة على الأطراف اللاعبة في ليبيا، لإنجاز مهمة توحيد المؤسسة العسكرية. ولفت إلى أن التقارير التي أعدتها البعثة الأممية، أكدت أنه لا استقرار أو انتظام لأية عملية سياسية بدون توحيد المؤسسة العسكرية في الشرق والغرب.

هناك رغبة مصرية في تعزيز التعاون مع حكومة ليبية مستقرة

ضغوط على كل الأطراف لإنجاز مهمة توحيد المؤسسة العسكرية

إعمار ليبيا سيكون بمثابة إنقاذ لأطراف كثيرة (عبد الله مرعي/الأناضول)

شرق غرب

مباحثات إيرانية قطرية

بحث أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمس الثلاثاء، في الديوان الأميري بالدوحة، مع وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان (الصورة) العلاقات الثنائية وسبل دعمها، وكذلك التطورات الإقليمية والدولية، ولا سيما تطورات الأوضاع في المنطقة، وفق بيان للديوان الأميري القطري. كما اجتمع نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، مع عبد اللهيان أمس، وتم كذلك بحث العلاقات الثنائية ومناقشة عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

(العربي الجديد)

إضراب شامل في النقب واعتقال فلسطينيين

عمّ الإضراب الشامل، صباح أمس الثلاثاء، في عدد من قرى النقب، بينها نقع بئر السبع والأطرش وخبة الوطن وبير هداج والزرنوق والرويسة، احتجاجاً على عمليات التجريف الإسرائيلية للأراضي في المنطقة. وتزامن الإضراب مع مواصلة قوات شرطة الاحتلال، أمس مداهمة قرى في النقب، حيث اعتقلت عدداً من الفلسطينيين بينهم قاصرون، فضلاً عن هدمها خيمة اعتصام في قرية سعوة وأخرى في الأطرش.

(العربي الجديد)

قرار ضد وزيرة داخلية الاحتلال بشأن لم الشمل

أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا، أمس الثلاثاء، أمراً قضائياً يحظر على وزيرة الداخلية في حكومة الاحتلال، أييلت شاكيد، مواصلة رفض طلبات لم الشمل للفلسطينيين والفلسطينيات المتزوجين والمتزوجات من فلسطينيين وفلسطينيات من الضفة الغربية المحتلة، والتذرع بالعمل من أجل سن قانون مواطنة جديد. وقالت المحكمة إنه لا يجوز لتأكيد استغلال صلاحياتها لرفض البت في طلبات لم الشمل، بعد أن تم وقف العمل بالقانون المذكور.

(العربي الجديد)

لبنان: مزيد من المقاطعين لحوار عون

انضم رئيس «تيار المردة» اللبناني، سليمان فرنجية (الصورة)، أمس الثلاثاء، إلى قائمة مقاطعي الحوار الوطني الذي كان دعا إليه رئيس الجمهورية ميشال عون في وقت سابق. وقال فرنجية إنه لا يريد حواراً «للصورة فقط»، وذلك بعدما كان أعلن رئيسا «تيار المستقبل» سعد الحريري، و«حزب القوات اللبنانية» سمير جعجع، عدم المشاركة في الحوار.

(العربي الجديد)

الصومال: ترحيب باستكمال الانتخابات البرلمانية

رحّب شركاء الصومال (بعثة الأمم المتحدة، السفارة الأميركية والبريطانية وبعثة الاتحاد الأفريقي، والسفير التركي وسفراء عدة دول عربية)، أمس الثلاثاء، بمخرجات المؤتمر التشاوري حول الانتخابات البرلمانية والذي انتهت أعماله الأحد الماضي، بوضع جدول زمني لاستكمال الانتخابات التشريعية. وأكد هؤلاء في بيان على «أهمية التركيز في هذه المرحلة الحساسة على إجراء انتخابات شفافة، وتغليب المصلحة العامة على المصالح الخاصة».

(العربي الجديد)

تقرير

مشروع الربط السككي الإيراني: من العراق إلى المتوسط

يشكل مشروع الربط السككي بين إيران والعراق وسورية محور زيارة لوفد إيراني إلى دمشق، مع سعي طهران لإنشاء ممر بري يرسخ هيمنتها

أمين العاصي

يشي وصول وفد اقتصادي إيراني يترأسه وزير الطرق والإسكان رستم قاسمي إلى العاصمة السورية دمشق، أمس الثلاثاء، بنيّة الإيرانيين تنفيذ مشروع الربط السككي مع سورية للوصول إلى ميناء اللاذقية على سواحل البحر المتوسط، وهو مشروع أعلن الإيرانيون، مطلع العام الحالي، عن البدء في تنفيذه مع العراق كمرحلة أولى.

وذكرت صحيفة «الوطن» التابعة للنظام أن الوفد، الذي يضم أيضاً عدداً من النواب الإيرانيين، سيجري سلسلة من اللقاءات مع كبار المسؤولين في حكومة النظام، موضحة أن الزيارة ستستمر حتى الخميس. وتشير المعطيات إلى أن الهدف الرئيسي للزيارة هو التوصل إلى مذكرات تفاهم مع حكومة النظام حول مشروع الربط السككي ليشمل سورية في مرحلة لاحقة بعد العراق. وكان رستم قاسمي قد أكد، مطلع العام الحالي، أن مشروع الربط السككي بين إيران والعراق سيبدأ العمل به قريباً، موضحاً أنه سيربط بين مدينتي الشلامچة الإيرانية والبصرة العراقية، بطول 32 كيلومتراً، وقال إنه سيتم ربط هذا الخط السككي بالبحر الأبيض المتوسط عبر سورية مستقبلاً.

كما أن مستشارة رئيس النظام السوري بثينة شعبان قالت، في حفل تأبين أقامته السفارة الإيرانية في دمشق قبل أيام في الذكرى الثانية لمقتل قائد «فيلق القدس» قاسم سليماني، إن «الربط السككي والكهربائي بين إيران والعراق وسورية بداية طيبة لربط دول المنطقة بعلاقات مفتوحة».

ومن المقرر أن يمتد المشروع من مدينة البصرة في جنوب العراق إلى مدينة القائم في غربه، والتي تواجه مدينة البوكمال السورية الخاضعة الآن لسطوة المليشيات الإيرانية، ومن ثم يمتد عبر ريف دير الزور الشرقي ليقطع الأراضي السورية وصولاً إلى ميناء اللاذقية على سواحل المتوسط بطول نحو 650 كيلومتراً. ولطالما سعت إيران خلال العقد الثاني من القرن الحالي إلى إنشاء ممر بري من أراضيها يربطها مع العراق وسورية ولبنان، في خطوة ترسخ هيمنة الإيرانيين على البلدان العربية الثلاثة. ويبدو أن للوجود الإيراني المكثف على المستويات كافة في ريف دير الزور، شرقي سورية، وفي البادية السورية وفي حمص، وسط البلاد، علاقة مباشرة بهذا المشروع الذي من المتوقع أن يواجه تحديات جمة في الأراضي السورية.

وفي هذا الصدد، أوضح الباحث السياسي في مركز «الحوار السوري» أحمد القريو، في حديث مع «العربي الجديد»، أن هذا المشروع ليس جديداً، بل طُرح عام 2010، ولكن انطلاق الثورة السورية عرقل الخطط الإيرانية على هذا الصعيد، إضافة إلى زاحمة نوري المالكي، رجل إيران في العراق، عن السلطة». وتابع: «الآن هناك محاولات متتابعة من إيران لتنفيذ هذا المشروع لتثبيت نفوذها في سورية والعراق، وتحقيق حلم قديم بالوصول إلى مياه البحر الأبيض المتوسط عبر ميناء اللاذقية». وأشار إلى أن إيران «تريد من هذا المشروع تسهيل نقل البضاعة والأسلحة وعناصر مسلحة إلى سورية والعراق ولبنان»، مضيفاً: «تريد إيران أن تكون عبر هذا المشروع جزءاً من مشروع صيني أكبر يهدف إلى نقل البضائع من الأراضي الصينية إلى أوروبا عبر آسيا الوسطى، بحيث تكون إيران حجر الأساس في المشروع الصيني».

مُضي النظام في المشروع يضرب محاولات فكّ ارتباطه بإيران

تسعى إيران للوصول إلى اللاذقية (Getty)

ولفت القريو إلى وجود تحديات كبيرة أمام تنفيذ المشروع، مضيفاً أن الوضع الاقتصادي المتدهور في إيران والعقوبات الغربية المفروضة عليها من أبرز هذه التحديات، وبيّن أن هناك «تحديات أمنية تواجه المشروع الذي من المفترض أن يمر في غربي العراق، ووسط سورية»، شارحاً أنه لا توجد حاضنة شعبية للمشروع الإيراني، وهو ما يفسر تمركز القوات الإيرانية في منطقة البوكمال وفي ريف دير الزور الشرقي، جنوب نهر الفرات. وأوضح أن هناك تحديات إقليمية تتمثل بالجانب الإسرائيلي، وتحديات دولية مع عدم وجود موافقة أميركية على إنشاء هذا الخط الحديدي لأنه يساعد إيران في زيادة تغلغلها في سورية.

كما أشار القريو إلى أن هناك «تداعيات سياسية جراء المشروع الإيراني للربط السككي مع سورية»، مضيفاً: «إذا مضى نظام بشار الأسد في هذا المشروع سيكون فشلاً صريحاً لمقاربة (خطوة مقابل خطوة) من بعض الدول العربية لفك ارتباط نظام الأسد مع الجانب الإيراني». وأوضح أن «هذا المشروع يعني ترسيخ النفوذ الإيراني في سورية ولبنان، ومن ثم جعل سورية ساحة مواجهة فعلية بين إيران وإسرائيل»، متابعاً: «كانت مشكلة إيران عدم وجود خط إمداد سلس بينها وبين سورية ولبنان، وإنجاز الربط السككي يعني تجاوز هذه العقبة الكبيرة أمامها للهيمنة على البلدين، وبالتالي اكتمال المشروع الإيراني في المنطقة».

خاص

رسائل دائرة السيسي في قضيتي الأمين وراتب

تستمر الأجهزة المصرية بالضغط على رجال أعمال مصريين، بغية إخضاعهم لشروطها، وسط مخاوف من تأثيرات ذلك على الاقتصاد المصري

القاهرة ـ العربي الجديد

حذّرت جهات تحمل طابعاً رسمياً واستشارياً، الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، من خطورة الإجراءات المتزامنة ضد عدد من كبار رجال الأعمال المصريين، بعد الإعلان أخيراً عن القبض على رجل الأعمال محمد الأمين، مؤسس شبكة قنوات «سي بي سي»، وأحد رجال الأعمال الداعمين للنظام المصري في فترة سابقة.

وقرر قاضي المعارضات في محكمة جنح التجمع الخامس، الأحد، تجديد حبس الأمين 15 يوماً على ذمة التحقيقات بتهمة «الاتجار في البشر»، وسط حملة إعلامية موسعة للهجوم عليه في الإعلام المملوك لـ«الشركة المتحدة» التابعة لجهاز المخابرات العامة. وأمرت النيابة العامة بحبس الأمين احتياطياً على ذمة التحقيقات، لاتهامه «بالاتجار في البشر في التعامل مع أشخاص طبيعيين، وهن فتيات مجني عليهن من نزيلات دار أيتام مملوكة له ببني سويف، وذلك باستغلاله ضعفهن بقصد التعدي عليهن جنسياً، وتحريض أخرى على ارتكاب تلك الجريمة، وكذلك هتك عرضهن بالقوة والتهديد، حال كونه ممّن له سلطة عليهن، وتعريضهن بذلك للخطر».

وكشفت مصادر خاصة لـ«العربي الجديد»، أن التوجه الحالي الذي يأتي بمقترح من داخل الدائرة الضيقة للرئيس، سيكون له تداعيات كارثية على الاقتصاد المصري خلال الفترة المقبلة، خصوصاً في ظل وقائع سابقة بحق رجال أعمال كبار باتهامات مغايرة. وأفاد مصدر خاص لـ«العربي الجديد»، بأنه «لو لم يكن هناك صراع ما كان تم الإعلان بهذه الصيغة عن تورط الأمين في الاتهامات المنسوبة إليه». وأوضح أنه «على سبيل المثال في واقعة القبض على رجل الأعمال حسن راتب المالك السابق لقناة المحور، وجامعة العريش، وشركة إسمنت سيناء، كان هناك سبب رئيسي للإعلان عن تورطه في الاتجار بالآثار في قضية شديدة التشابك».

وأكد المصدر أن «الصراع الرئيسي كان حول رغبة إحدى الجهات السيادية في الاستحواذ على جامعة العريش، لكن راتب رفض، وأمام رفضه جاء الرد سريعاً، فتم توظيف قضيته أيضاً في إطار الرد المصري على الحليف الإماراتي في ظل توتر العلاقات بين الجانبين».

ورجّح المصدر نفسه، أن تكون قضية راتب، وشريكه النائب السابق علاء حسانين، تحمل مجموعة من الرسائل، أبرزها «إظهار العين الحمراء»، لكافة رجال الأعمال، خصوصاً أن ملفات الكثيرين منهم مليئة بالمخالفات التي يمكن تحريكها في أي وقت، وبالتالي فإن من سيظهر منهم أي ممانعة لطلبات أجهزة الدولة بشأن المساهمة في حل أزمة التمويل الحالية التي يواجهها النظام لن يتم التهاون معه.

في المقابل رأى مصدر ثالث أن الخطوات الجديدة «ربما تحقق مكاسب سريعة من وراء تضخيم الإجراءات المتخذة ضد عدد من رجال الأعمال مثل راتب والأمين، إلا أن المؤكد هو الأصعب حالياً، والأكثر سوءاً سيأتي لاحقاً، في ظلّ حالة القلق والخوف التي تنتاب الكثير من رجال الأعمال المصريين، أو المستثمرين الأجانب». وأضاف في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «ربما يلجأ رجال أعمال مصريون كبار خلال الفترة المقبلة لإخراج ثرواتهم إلى خارج مصر، ليكونوا جاهزين للحظة الغضب عليهم من جانب النظام». بدوره، قال مصدر خاص لـ«العربي الجديد»، إن «هناك حالة من الفزع بين عدد من رجال الأعمال المصريين، يمكن القول إنهم من رجال الصف الأول الذين يدعمون النظام منذ 30 يونيو 2013، وبعضهم في مفاوضات مع أجهزة سيادية بالدولة منذ نحو ثلاثة أشهر أو أكثر، بشأن تأمين حصص شراكة بينهم وبين تلك الأجهزة في مشروعات مملوكة لهم».

حالة قلق وخوف تنتاب الكثير من رجال الأعمال المصريين

يصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب «الملحمة»، مذكرات رئيس الوزراء الليبي الأسبق عبد السلام جلود. تختار «العربي الجديد» أجزاءً منه، وتنشرها في خمس حلقات متتالية. في الجزء الثالث يتحدث جلود عن الحرب الأهلية اللبنانية بالتفاصيل والأحداث

الملحمة [5/3]

مذكرات عبد السلام جلود

منعتُ انقلاب رفعت الأسد بمنحه 200 مليون دولار وترتيب سفره إلى خارج سورية

كانت سمعة المقاتل الفلسطيني والقيادات سيئة بين الجماهير اللبنانية والعربية

عبد السلام جلود

حينما دخلت سورية، في نيسان/ إبريل 1976، في مواجهة عسكرية مع فصائل الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، بعد أن كانت تقف معها خلال اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، رأيت في هذا الأمر مؤامرة كبرى تستهدف تدمير سورية معنويّاً، وتدمير الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية مادياً، وشعرنا بأن شيئاً ما يُخطط للمنطقة، وأن هناك مؤامرة على «قوى الصمود العربي»، تهدف إلى «تدمير سورية» والثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية. لم نكن في ليبيا نعرف هذا الأمر بالضبط، ولكننا شعرنا بأن ما يجري يخدم المؤامرة. بعد ذلك دعونا إلى اجتماع لقوى الصمود في طرابلس لمناقشة هذه التطورات، وقد حضر إلى طرابلس الرئيس الجزائري بومدين وياسر عرفات، وعقدنا اجتماعاً شاركت فيه أنا والأخ معمّر وبومدين وعرفات، وتقرّر في الاجتماع أن أسافر إلى دمشق للقاء الرئيس حافظ الأسد. بالفعل، توجهت إلى دمشق، وكان يرافقني وزير التعليم الجزائري. كانت المهمة في البداية أن أطلب من الرئيس حافظ الأسد باسم ليبيا والجزائر عدم الانجراف في المؤامرة التي تخطط لضرب سورية والفلسطينيين والحركة الوطنية اللبنانية.

ولكن بعد لقاء الرئيس الأسد، ثم الإخوة في القيادات الفلسطينية في سورية، اتخذت قراراً بعدم العودة إلى طرابلس إلا بعد «القضاء على المؤامرة» وإعادة اللحمة بين سورية والثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية. ولذلك أعطيت الأولوية في هذه الجهود لوقف إطلاق النار. وللتاريخ وللحقيقة، وجدت الرئيس الأسد متألماً، وكأنّ أمراً ما فُرض عليه وهو يريد مخرجاً. كان الرئيس الأسد واعياً للمؤامرة، إذْ طلب مني البقاء في دمشق ومواصلة جهودي للتهدئة. كانت المشكلة التي واجهتني أن سورية ترفض أن يُسجل عليها «أنها قاتلت الثورة الفلسطينية» والحركة الوطنية اللبنانية، بينما كان الفلسطينيون يصرّون على الإشارة إلى «أن القتال يدور بين سورية من جهة، والثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية من جهة أخرى». وأخيراً، بعد 48 ساعة من الحوارات المتواصلة، وبعد التفكير العميق، نجحت في التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار «بين القوتين المتحاربتين» من دون ذكر اسم هذه القوات، وقد يكون هذا أول وقف لإطلاق النار من دون تحديد اسمي الطرفين المتحاربين، وكان الاتفاق ينصّ على ما يأتي:

1 - وقف إطلاق النار فوراً بين القوتين المتحاربتين.

2 - وقف تقدّم القوات المتجهة إلى بيروت وبقاؤها في أماكنها في ضهر البيدر وجزين، حيث توجد فرقتان سوريتان كانتا تتقدمان من الجبل في اتجاه بيروت، وقد وصلتا إلى ضهر البيدر، بينما كانت هناك فرقة أخرى تتقدم على محور جزين - صيدا، والأخيرة تعرضت لكمين فلسطيني خطط له العقيد سعيد مراغة أبو موسى، وتمكن فيه من الاستيلاء على بعض المدرعات.

3 - يفرج الفلسطينيون عن مصباح البديري قائد الجيش الفلسطيني الذي اعتُقل بعد أن انشقت وحدات الجيش وانضمت إلى ياسر عرفات، وبعض القيادات البعثية التابعة لسورية ممن أخذهم الفلسطينيون رهائن.

استمرت رحلة الموت والجهاد (في بيروت) نحو 58 يومًا، كنت خلالها أعقد الاجتماعات المطوّلة مع قيادات الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية بقيادة شهيد فلسطين كمال جنبلاط. كان محسن إبراهيم وجورج حاوي في موقف انتهازي، يذهبان في الصباح الباكر إلى المختارة للقاء كمال جنبلاط ليعرفا منه كيف يفكر وماذا يريد أن يطرح في الاجتماع، وحينما نجتمع مع قيادات الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، يقوم محسن إبراهيم وجورج حاوي بطرح أفكار جنبلاط، ليقنعَا الآخرين بأن هذه أفكارهما، وأن أفكارهما هي ذاتها أفكار جنبلاط. كان بعض القادة الفلسطينيين يأتي متأخرًا للاجتماع، وكان جنبلاط يقول مازحًا: «الفلسطينيون مثل الأرتستات يناموا بالنهار ويصحوا بالليل». كان الشهيد كمال جنبلاط يقول لي: «في سبيل عروبة لبنان والثورة الفلسطينية قبلنا بتدمير لبنان». وكان يقول لي: «لقد ربحنا شعبًا مقاتلًا، الشاب اللبناني المعروف بطول شعره ونعومة أظافره، أصبح يمتشق الكلاشينكوف و'الآر بي جي' في هذا الشارع قتال، وفي الشارع الخلفي الرقص والغناء. لم يعد اللبناني يخاف الموت».

في أحد الأيام، كنت أتناول الغداء مع عرفات، وبعد دقيقة واحدة فقط من مغادرتنا صالة الطعام، سقط صاروخ في الصالة ودمّرها تمامًا. لقد تعرضت للموت مرات كثيرة تجاوزت 14 مرة، وكانت «القوات المسيحية» حين تعلم بأن طائرة عمودية قادمة من دمشق لنقلي، تقوم بقصف مكثف بالقذائف والقنابل لمنعي من المغادرة. فكنت أضطرّ إلى السفر بالسيارة عبر الحواجز، وكان السفر برًّا أمرًا محفوفًا بالمخاطر، لكنني كنت أفضل الموت من أجل أن أتوصل إلى اتفاق نهائي يحفظ الثورة الفلسطينية ويبقي التحالف الثلاثي قائمًا. رفض بعض الفلسطينيين تنفيذ الاتفاق، لأنهم كانوا لا يزالون يشككون في النيات السورية، ورفضوا أيضًا في البداية الإفراج عن الأمين العام لحزب البعث اللبناني عاصم قانصوه وزوجته، وقائد جيش التحرير الفلسطيني في سورية اللواء البديري. وهؤلاء كان يحتجزهم أبو العباس، جبهة التحرير الفلسطينية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ولكن بعد الضغط وبعد جهد مُضنٍ، تمكّنت من الإفراج عنهم واصطحبتهم معي في الطائرة العمودية إلى دمشق، وكانت هذه خطوة مهمة جدًا ومفتاحًا للحل. ثم ركزت في المرحلة الثانية على سحب القوات السورية من بيروت والمطار؛ إذْ كان يتمركز فيهما نحو ثلاثة ألوية خاصة. وبعد رحلات مكوكية بين بيروت ودمشق، تمكنت من تحقيق المرحلة الثانية وهي سحب القوات السورية، ولم يكن هذا أمرًا سهلًا. ولكن العزيمة، والإرادة الثورية التي لا تكل ولا تمل، والثقة بالنفس، والعناية الإلهية، كانت هي العوامل التي ساعدتني في تحقيق هذا الهدف.

كان الشكّ هو المسيطر في أجواء الأطراف الثلاثة (سورية، والفلسطينيين، والحركة الوطنية اللبنانية)، وبصفة أخصّ بين الفلسطينيين والسوريين. حاول الفلسطينيون أن يستغلوا وقف إطلاق النار مع سورية لتحقيق نصر عسكري على «المسيحيين»، فقاموا بعدّة محاولات هجومية باءت كلها بالفشل رغم التسليح والعدد.

كانت الروح المعنوية القتالية عند الفلسطينيين، عكس الطرف الآخر، شبه منعدمة؛ وقد لاحظت وجود فجوة بين القيادات والمقاتلين، وأن المقاتلين لا يثقون بقياداتهم لأنها كانت تعيش «حياة ترف» وكل زعيم من حوله الخدم والحشم، وأستثني من ذلك الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (جورج حبش)، وجبهة النضال الشعبي، وياسر عرفات شخصيًا. لقد كان عرفات، رغم توجهاته الاستسلامية وإفساده المتعمد للثورة والفدائيين والمناضلين، ورغم شرائه للذمم وإمبراطوريته التي خلقها في لبنان وتآمره على الحركة الوطنية اللبنانية، رجلًا بسيطًا ونظيفًا ويعيش حياة بسيطة جدًا على المستوى الشخصي. لقد كانت كل القيادات السياسية الفلسطينية في بيروت - عدا خليل الوزير (أبو جهاد) الذي كان في الجبل - قد استباحت لبنان، وخاصة المناطق الإسلامية، وعملت على «منع» قيام حركة وطنية قوية. وبالفعل، فقد أضعفتها وحولتها إلى «تابع»، في حين كان ينبغي لها أن تكون هي الأساس الذي يستند إليه التحالف، كما كان من المفترض أن يكون الفدائي الفلسطيني «ملاكًا» على الأرض في سلوكه وتصرفاته. لقد حدث العكس، فالقيادات والمقاتلون الفلسطينيون، يمارسون «سياسة تخويف» اللبنانيين و«يعيثون» فسادًا في لبنان؛ وهكذا غاصت الثورة في المستنقع اللبناني. والواقع أن الثورة الفلسطينية انتهت أخلاقيًا منذ ذلك الوقت، فجاءت «النهاية السياسية» نتيجة لـ «النهاية الأخلاقية».

بعد الاحتلال الصهيوني لبيروت عام 1982، كان جورج شولتز، وزير الخارجية الأميركي، يريد شخصيًا أن يحقق «نصرًا» أو نجاحًا على غرار نجاح كيسنجر في كامب ديفيد. كان يريد أن يحقق تصوّر بن غوريون، حين قال: «أنا لا أعرف الدولة العربية الأولى التي ستعترف بإسرائيل، لكن الدولة الثانية ستكون لبنان». سافرت إلى سورية وعقدت اجتماعات عدة مع الإخوة السوريين والفصائل الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية بقيادة كمال جنبلاط. اتفقنا نحن الأطراف الأربعة (ليبيا، وسورية، والحركة الوطنية اللبنانية، والفصائل الفلسطينية باستثناء حركة فتح)، على مقاومة الاحتلال الصهيوني في لبنان والقوات الغربية التي تحتله والمعسكر الانعزالي، القوات اللبنانية والكتائب، واتفقنا على ما يلي:

1 - إنشاء غرفة عمليات مشتركة يوجد فيها ضباط سوريون وليبيون وفلسطينيون والحركة الوطنية اللبنانية.

2 - تزويد ليبيا للفصائل الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية بالسلاح والذخيرة.

3 - تدفع ليبيا مرتبات المقاتلين الفلسطينيين ومقاتلي الحركة الوطنية اللبنانية.

4 - ترسل ليبيا دبابات ومدرعات ومدفعية ووسائط دفاع جوي بأطقمها الليبية على أن تتمركز مع قوات جنبلاط وأحمد جبريل وجورج حبش في منطقة الجبل.

لقد قمت بدور كبير في إقناع الأطراف بضرورة البدء بمقاومة الاحتلال الصهيوني، وقامت ليبيا بتنفيذ ما التزمت به. وبدأت هذه الأطراف في المقاومة بعد أن تخلصت الفصائل والحركة الوطنية اللبنانية من «هيمنة» عرفات على القرار. لقد كان لانتفاضة الضاحية وانتفاضة الجبل الدور الأساسي في انتصار المقاومة وهزيمة العدو الصهيوني والغربي والانعزالي.

حرب المخيّمات في لبنان

حينما اندلعت حرب المخيّمات بين حركة «أمل» المدعومة من سورية، والفصائل الفلسطينية، خلال الفترة أيار/مايو 1985 - تموز/يوليو 1988، سافرت على عجل إلى دمشق لإخماد هذا النزيف القومي المادي والمعنوي، وكان يرافقني الأخ ضو سويدان، الكاتب العام لمكتب الاتصال الخارجي، أي تمامًا كما حدث عام 1975، وكما حدث في عام 1986. ذهبت إلى دمشق للاجتماع بالرئيس حافظ الأسد وفصائل الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، وكنت أعتقد أن زيارتي سوف تستمر أيّامًا، أستطيع فيها وقف هذه الحرب المقززة التي تشكل نزيفًا قوميًا وتدمي قلب كل مواطن عربي من المحيط إلى الخليج. ونظرًا إلى خطورة الموقف وحساسيته، فقد قرّرت أن «أعسكر» في دمشق حتى أتمكن من إطفاء الحريق. تعاونت مع الإخوة في إيران، حيث كان يوجد أيضًا الثوري الصلب حسين شيخ الإسلام، ممثلًا للثورة الإسلامية، والسفير الإيراني في دمشق، وهو من رجال الدين الثوريين. كان شيخ الإسلام والسفير الإيراني، يتنقلان بين دمشق وبيروت، جيئة ذهابًا. أمضيت قرابة ثلاثة أشهر، كنت أجاهد خلالها في اجتماعات مضنية وطويلة وشاقة وفي أجواء انعدام للثقة تامّ بين الأطراف المتحاربة؛ فالفلسطينيون يعتبرون أنّ سورية تحاربهم بواسطة حركة أمل، وأن الحركة ألعوبة في يد سورية، وهم يشاهدون الشاحنات تنقل إليها الأسلحة والذخائر. كان الإخوة في سورية يقولون، على العكس من ذلك، إنّ حركة أمل هي التي تحاصر المخيّمات، وإنه لا علاقة لهم بالحركة ولا سيطرة لديهم عليها، ويقولون، من جانب ثانٍ، إنّ هناك مؤامرة من عرفات في المخيّمات، ولا يمكن من ثمّ فكّ الحصار من دون استسلام «جماعة عرفات» وأن يخرجوا منها ويسلموا أسلحتهم.

ما أثار إعجابي هو وحدة الفصائل الفلسطينية في مواجهة الحصار، وإجماعها على أن هذه الحرب هي «قرار سوري» و«إرادة سورية» حتى الفصائل التي تناصب عرفات العداء، مثل «فتح - الانتفاضة» وأحمد جبريل، كانوا أكثر صدامية مع سورية، وكانوا من أشد المقاتلين ضد أمل. كل الفصائل رفضت بالإجماع محاولات سورية لشق وحدتها. قاتلت «جماعة عرفات» مع جماعة أحمد جبريل والانتفاضة والمجلس الثوري والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية؛ لأن حجة سورية كانت أن جماعة عرفات يريدون العودة إلى بيروت، وأن هذه الفصائل ليس لها أي وجود، وأن كل المقاتلين هم من جماعة عرفات، ويدّعون أنه حتى لو كان لهذه الفصائل وجود، فهو «متواضع» داخل المخيّمات. كنت أتبنى وجهة نظر الفصائل الفلسطينية كليًا، وكنت أطلب منهم أن يقاتلوا معًا. وبالفعل، أثبت الفلسطينيون صمودًا ووحدة قتالية رائعة، رغم محاولة سورية إحداث الفرقة بينهم. وهكذا، تعاونت القوات الفلسطينية داخل المخيّمات مع القوات الموجودة في الجبل، واضطلعت قوات أحمد جبريل والانتفاضة بدور أساسي هناك. حاولت ليبيا إرسال قوات وأسلحة وذخائر. بيد أن سورية رفضت، بل إننا حاولنا استخدام مخزون الأسلحة الذي كنّا نملكه داخل دمشق؛ فرفضت سورية أن تسمح بذلك، ورفضت أن تسمح للفلسطينيين بإرسال أسلحة من سورية إلى منطقة الجبل. ومع ذلك، أدار الإخوة الفلسطينيون المعركة بوحدة متراصة وإدارة عسكرية وسياسية وإعلامية، وكان السوريون منزعجين من هذا الصمود البطولي الذي أيقظ الجماهير العربية وشحذ هممها. ومثّل هذا الأمر ضغطًا على سورية، فأصبحت في نظر الرأي العام العربي «مدانة»، وكان الشارع العربي يغلي غضبًا، وكانت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) تصوّر الوضع في المخيّمات على أنه «وضع مأساوي»، وأن «النساء والأطفال باتوا يأكلون القطط والكلاب والفئران».

لم يكن الوضع الخطير الذي وصلت إليه الثورة الفلسطينية والقضية الفلسطينية وليد اليوم، أو مصادفة. لقد تمّ «تمرير» الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير عبر «حمامات تبريد» قصد ترويضها وتطويعها. وإذا كانت الديمقراطية والتعليم هما أهم عاملين في تقدم الشعوب ونهضتها، فإن الديمقراطية هي الشرط الأساسي والضروري لنجاح أي حركة تحرير في تحقيق أهدافها. وقد نتج من هذه الحمامات الباردة شخصنة الثورة الفلسطينية، ومنظمة التحرير وحركة فتح باعتبارها الحركة الأساسية في الثورة الفلسطينية، قبل أن تنافسها حركة حماس؛ بمعنى أنها أصبحت رهن إرادة شخص واحد. وبدلًا من تفعيل مؤسسات الثورة ومؤسسات منظمة التحرير، جرى إضعافها عن قصد. وتمّ أيضًا تغييبها وتجميدها، وصارت أشكالًا «ديمقراطية ديكورية» تستحضر عند الحاجة إلى إضفاء الشرعية على القرارات الفردية، وحل «القائد» محل هذه المؤسسات، متناسين أن القائد الحقيقي هو الذي يكون من حوله القادة، لا أتباع ومجاملون ومباركون. وصارت منظمة التحرير تحاكي النظام الرسمي العربي في سلوكه وتزييفه وسطوته. لقد أهملت تعبئة الشعب الفلسطيني على طريق التحرير والعودة، وربط حلقاته الثلاث بعضها ببعض: فلسطينيون داخل فلسطين المحتلة، والفلسطينيون في مخيمات اللجوء في دول الجوار، والفلسطينيون في المهجر. وظهرت ثقافة و«قناعة» أن الكفاح المسلح والعمل الفدائي لم يحققا شيئًا ولم يقرّبنا من التحرير، ومن ثمّ فلنجرّب المفاوضات؛ وهنا بدأت عملية تمهيد أرضية للانحراف، وبدأ التعامل مع المبادرات السياسية الوهمية التي تروّج لها قوى الاستسلام العربي والولايات المتحدة والغرب.

إن تجارب التاريخ تقول لنا إن المبادرات التي تنطلق من موقف الضعف لا تحقق أي شيء؛ المبادرات التي تحقق النجاح هي التي تنطلق من موقف القوة. لقد جرى افتعال تناقض بين البندقية والسلام والعمل السياسي، مع أنه لا تناقض بينها؛ فالبندقية تدعم العمل السياسي، والعمل السياسي يوفّر الأرضية للبندقية. لقد جرى التفريط في أهم عوامل القوة، وهي الوحدة الوطنية الفلسطينية، و«وحدة الهدف والبندقية» تحت وهْم «السلام». وظهرت شعارات تقول إن هذه المرحلة ليست مرحلة العمل الفدائي، بل مرحلة النضال الشعبي السلمي، والتاريخ يعلّمنا أن الانتصار يتحقق بوضع استراتيجيا تعتمد كل هذه الأساليب.

المواجهة بين حافظ الأسد وشقيقه رفعت

في أواخر الثمانينيات، تعرّض الرئيس السوري حافظ الأسد لنوبة قلبية حادة ألزمته الفراش. وفي موقف خسيس وانتهازي، قرّر شقيقه رفعت الأسد، وكان قائدًا لقطعات عسكرية تسمى «سرايا الدفاع» - وهي بمنزلة جيش موازٍ للجيش الوطني - تنفيذ «انقلاب» عسكري. فذهبتُ فورًا إلى دمشق. توجهت من المطار إلى المستشفى حيث يرقد الرئيس الأسد، فوجدته في حالة صحية صعبة، إضافة إلى أنه كان يعيش حالة ألم ومرارة من موقف شقيقه رفعت. قال لي الرئيسُ الأسد: «أنت يا أخ عبد السلام وليبيا الوحيدون الذين يمكنهم إنقاذ سورية من الدمار الذي ينتظرها»، ثم أضاف: «هو لن ينجح في مؤامرته، ولكننا سنخرج منها محطمين، أرجوك يا عبد السلام أن تبذل كل ما تستطيع من جهد للسيطرة على هذا الوضع، وإقناع رفعت بالتراجع عن موقفه هذا. اضغط عليه للخروج من سورية والذهاب إلى أوروبا للعيش فيها»، ثم أردف قائلًا: «سحبنا ثلاث فرق من الجولان لمواجهته. هذا وضع خطير». وفي طريقي من المستشفى إلى الفندق رأيت عشرات الدبابات والمدرّعات، لكلا الطرفين، وهي تواجه بعضها بعضًا.

> كان حافظ الأسد واعياً لحجم المؤامرة في لبنان ومتعاوناً إلى حد كبير

> أثبت الفلسطينيون صموداً ووحدة قتالية رائعة في لبنان، رغم محاولة سورية إحداث الفرقة بينهم

طوال سنوات سابقة، كنت أزور دمشق بانتظام، لكنني لم ألتق رفعت الأسد قطّ. كان لدي «موقف» منه ومن سلوكه وتصرفاته، ولكنني وجدتني في موقف يفرض عليّ أن أجتمع به. اتصلت برفعت هاتفيًا وقلت له: «يا رفعت، طوال هذه السنوات كنت أزور سورية وأنت حتى لم تجرب الاتصال بي»، فردّ علي قائلًا: «أنت والأخ معمّر لديكما موقف مني؛ بينما كنت أرى فيكما القيادة القومية للأمة»، فقلت له: «أنا في طريقي إليك». وحين التقيت مع رفعت، استغرق اللقاء الأول بيننا عدة ساعات تخللها عشاء عمل. طوال ساعات اللقاء، كنت شديد القسوة في الحديث معه، وقلت له: «كيف تسمح لنفسك باستغلال ظروف مرض شقيقك. لقد وضعت نفسك في موقف دنيء وأعمى لا يبصر المخاطر. كان الواجب يتطلب منك أن تكون إلى جواره في المستشفى لا أن تنفذ انقلابًا. والآن يا رفعت توقف عن هذا التصرف واسحب القوات وجنّب سورية التدمير». اتفقنا خلال اللقاء على عقد سلسلة لقاءات معمّقة لدراسة الوضع وإيجاد الحلول، ثم عانقني مودّعًا، وقال لي: «من قبل كان لي أخ، والآن لدي اثنان»، فقلت له: «ومَن هما؟»، فقال: «الأمير عبد الله بن عبد العزيز وأنت»، فقلت له: «لا، عليك أن تختار إمّا أنا وإمّا الأمير»، فضحك، والأكيد أنه اختار الأمير عبد الله.

ومع ذلك، وفي هذه الأجواء المشحونة والمتوترة، تواصلت اللقاءات اليومية بيننا ليلًا ونهارًا، كنت خلالها أقوم بتكثيف الضغوط عليه للتراجع وخلال هذه اللقاءات كنت أحرص على زيارة الرئيس الأسد في المستشفى يوميًا وعقب كل لقاء، كان يقول لي: «هذه مهمة قومية وأنت أهل لها يجب عليك ألّا تكلّ ولا تملّ». وبالفعل، وخلال أسبوع كامل مارست كل وسائل الضغط على رفعت ووصل بي الأمر حدّ تهديده، وأخيرًا بدأ يلين وتظهر بوادر على تغير في مواقفه. في لقاء حاسم بعد نهاية أسبوع كامل من اللقاءات اليومية، سألني: «وكيف أغادر سورية إلى الخارج. أنا مُتهم بأنني عميل سعودي وعميل أميركي»، فقلت له: «إذا استمررت في مؤامرتك ونفذت الانقلاب ودمرت سورية فسوف تبرهن للجميع أنك عميل سعودي وأميركي؛ أما إذا ضحيت بنفسك في سبيل سورية فسوف تؤكد للجميع أنك رجل وطني ولست عميلًا». في أثناء هذا الحوار الساخن، قال لي بصراحة: «وماذا سوف تقول عني أسرتي لو أنني قررت مغادرة سورية، سوف يلحق العار بي وبأسرتي. أنت تعلم أن أسرتي مؤلفة من 48 فردًا، ولذلك سوف أطلب مبلغ 200 مليون دولار لأؤمن على أسرتي في الخارج؛ كما أنني لن أغادر سورية إذا ما كانت هناك تهمة الرجعية أو العمالة موجهة إليّ»، فقلت له: «قبل أن تخرج إلى أوروبا سوف نرتب لك زيارة للاتحاد السوفياتي لنفي أي تهمة عنك».

عقب هذا اللقاء، ذهبت مسرعًا إلى زيارة الرئيس الأسد في المستشفى، ونقلت له ما دار بيني وبين رفعت من نقاش، وأنه يرغب في «النفي الطوعي» في أوروبا، لكنه اشترط أن يحصل على 200 مليون دولار. فقال الرئيس الأسد «ليس لدينا ما يكفي من العملة الصعبة. هل ليبيا مستعدة لدفع هذا المبلغ لتحافظ على سورية وتحول دون تدميرها؟» فقلت له: «نحن لا نستطيع أن ندفع المبلغ مباشرة لرفعت، لكن يمكن تقديم هذا المبلغ كمساعدة من ليبيا لسورية، وعليكم أن تتصرفوا». وبالفعل، اتصلت بأحمد رمضان وطلبت منه أن يرسل رجب المسلاتي محافظ مصرف ليبيا المركزي بطائرة صغيرة خاصة. وحين وصل محافظ المصرف إلى دمشق، اجتمعت به وأبلغته أنني قررت منح سورية هذا المبلغ، وطلبت منه لقاء محافظ مصرف سورية المركزي وتوقيع الاتفاقية. وهكذا، أنجزت مهمتي القومية الصعبة والمعقّدة في سورية بمنع رفعت الأسد من تنفيذ انقلابه، كما ساهمت في ترتيب أمر سفره إلى الاتحاد السوفياتي، ثمّ انتقاله نهائيًا إلى أوروبا.

مؤتمر مدريد

بعد حرب الخليج الثانية وتدمير العراق بما يقرب من عشر سنوات، انتزع الأميركيون والصهاينة وقوى الاستسلام زمام المبادرة، واستغلوا الانهيار الذي أصاب الأمة العربية ليفرضوا عليها الاستسلام؛ فأعلن الرئيس الأميركي جورج بوش، في 30 تشرين الأول 1991، عقد مؤتمر مدريد، ليفرض المفاوضات المباشرة، إمعانا في إذلال العرب، ولم يكن اختيار مدريد مجرد مصادفة كما قال جيمس بيكر (الصورة)، وزير الخارجية الأميركي. لقد كان هذا الاختيار زيادة في إذلال العرب؛ إذ صادف مرور 500 عام على «خروج العرب من الأندلس». وكنا أعلنا في ليبيا أن هذا المؤتمر «مؤتمر خيانة» لقضية فلسطين والأمة، وأن الذين يشاركون فيه «خونة»، ورفضنا كل قراراته المترتبة عليه، لأنه فرض على الأمة فرضاً. وأعلنّا أنّ الأمة العربية تتبرأ من المؤتمر ومن نتائجه؛ ولذا فهو لا يكتسب أي مشروعية.

جنود سوريون في بيروت في 15/ 11/ 1976 (فرانس برس)

عبد السلام جلود والخميني في مؤتمر صحافي في طهران (1979)

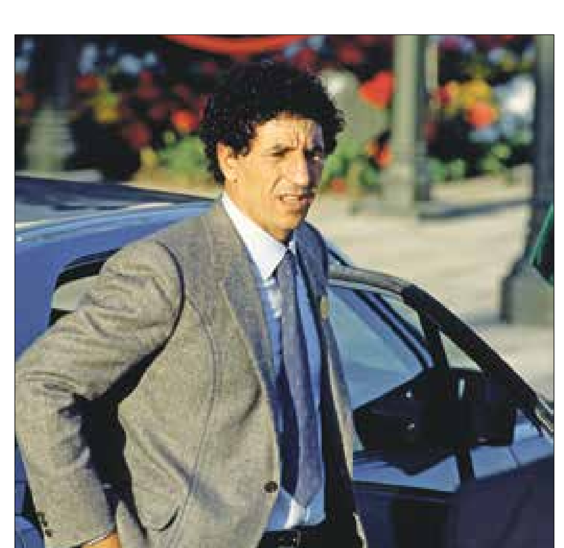

جلود في الدار البيضاء في 23/ 1/ 1984 (Getty)

ياسر عرفات بين مقاتلين فلسطينيين في بيروت في 1/ 6/ 1982 (فرانس برس)

عرفات: هذا عصر الدولار السعودي

في 21 آب 1982، قررت منظمة التحرير الخروج من بيروت. طلبنا من القيادات الفلسطينية أن «ترفض» هذا القرار، وأن يفضل الفلسطينيون «الانتحار» على الخروج المذل. لقد كان خروجاً مذلاً؛ ليس للثورة وحدها، بل لكل الأنظمة العربية والجماهير العربية. في هذا الوقت، أدخل عرفات والنظام السياسي العربي المستسلم الثورة في «حمّام للتبريد». قال لنا عرفات مرات كثيرة: «هذا هو عصر الدولار السعودي»، وكان يعبّر بذلك عن الدور التخريبي الذي تؤديه السعودية من شراء ذمم وضمائر السياسيين والمثقفين والصحافيين العرب، وحتى «الثوريين العرب». قاد عرفات والرجعية العربية والملك الحسن الثاني والنظام المصري عملية حمام الماء البارد أو عملية تدجين الثورة وترويضها. وإذا كانت قرارات القمة العربية تؤكد أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، فإن هذه القرارات تبدو في ظاهرها تكريساً للهوية الفلسطينية. أما في الواقع، فإن منظمة التحرير «ثوب» مصمم لعرفات، وحينما يقال «منظمة التحرير»، فإن المقصود ياسر عرفات. أفرغ عرفات مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية من محتواها، وركز كل شيء في يده وضمن بطانته. كان يقول في الاجتماعات: «خليهم يتكلمون أنا عندي الشيك والقلم». دغدغ هذا الشعار العواطف الوطنية الفلسطينية، ولكنه كان يحمل أبعاداً تآمرية على قضية فلسطين. استطاع عرفات أن يخدع القيادات الفلسطينية، لمّا تبنى شعار إقامة «السلطة الوطنية الفلسطينية على أي جزء يتمّ تحريره». وللأسف، نجح عرفات في إقناع الفصائل الفلسطينية. وبعد أوسلو، ها هو يقول: «إنه ينفذ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني». بعد شحن «الثورة الفلسطينية» في السفن الغربية، بحماية السفن الأميركية والفرنسية، وبعد أن جرى التآمر على البندقية الفلسطينية والكفاح الوطني الفلسطيني والمقاومة، عقد «مؤتمر قمة» فاس في الفترة 6-9 أيلول/سبتمبر 1982 بطريقة احتفائية، وبأمر من الولايات المتحدة، لإعلان نهاية المقاومة والثورة. وبالطبع، لم نشارك في هذا المؤتمر. لقد رفض العرب الدعوات المتكررة منا خلال حصار بيروت في عام 1982، لعقد قمة عربية. لكن بعد أن تحققت المؤامرة، عقدوا قمة، تطبيقاً للمثل القائل: «إذا لم تستحِ فافعل ما شئت». ثم بدأ عرفات بالتآمر في طرابلس، اللبنانية، وفي البقاع والجبل، وفي الجنوب اللبناني، فتفجر الخلاف داخل حركة فتح، وقاد نمر صالح وأبو موسى، سعيد مراغة، وأبو خالد، موسى محمود العملة، حركة الانشقاق، فسافرتُ على عجل إلى سورية وعقدت سلسلة اجتماعات مع الإخوة السوريين ومع أبو صالح وأبو موسى وأبو خالد العملة، ومع أحمد جبريل، واتفقنا جميعاً على إخراج عرفات من طرابلس ومخيمات الشمال. وبالفعل، تمكنا من إخراجه. قامت قواتنا الموجودة في لبنان، بتقديم الإسناد المدفعي في المعركة لإخراج عرفات. شكّلت الخطة الأميركية - الصهيونية، التي أطلقها الملك فهد، أساس «تصفية قضية فلسطين»؛ إذْ طلبت واشنطن من الملوك والرؤساء العرب عقد قمة للموافقة عليها. وبالفعل، عقد اجتماع في فاس بالمغرب يوم 6 أيلول/سبتمبر 1982، وحضرته كل الدول العربية ما عدا ليبيا. قررنا مقاطعة «مؤتمر الخيانة». ثم تبنى المؤتمر «خطة السلام» التي عرضها الملك فهد، فأصدرنا بياناً رفضنا فيه مقررات قمة فاس. كنت أنا والأخ معمر في مدينة سبها جنوب ليبيا.

كان الملك الحسن الثاني يقول، وهو على حق: «إنّ كل العرب حضروا قمة فاس ووافقوا على مقرراتها ما عدا ليبيا، وبالتالي فمن حقها أن تعارض». وهكذا، بدأ مسلسل التآمر وتصفية القضية الفلسطينية، فقد نبذ عرفات العمل الفدائي، ووصفه بأنه «إرهاب» بناءً على طلب واشنطن، لما أعلن بالإنكليزية اعترافه بدولة غير شرعية في فلسطين. ومن المؤسف أنني كنت مشغولاً في منطقة الجنوب، نظراً إلى الإخفاقات التي كانت تعانيها قواتنا في تشاد في فايا ووادي الدوم، وقيام حسين هبري باحتلال قرية أوزو. استغل عرفات هذا الوضع، وكان الأخ معمر في حالة نفسية سيئة، فقام بخداع الأخ معمر، ويبدو أن من ساهموا في الخداع جورج حبش ونايف حواتمة، حين اتفقوا على عقد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر. أدت الجزائر دوراً كبيراً في التحضيرات لعقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني؛ لأن الجزائريين كانوا يرفعون «شعاراً إقليمياً»: لن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين، نقبل بما يقبل به الفلسطينيون. رفضت حركة فتح - الانتفاضة وأحمد جبريل، وحركة فتح - المجلس الثوري والصاعقة، الاشتراك في إعداد الوثيقة الأساسية لدورة المجلس، كما رفضوا المشاركة فيه. لكن - للأسف - أعطى حبش وحواتمة الغطاء لعرفات. لما علمت بعقد هذا الاجتماع، ورغم أنني كنت مشغولاً بالعمليات في الجنوب، اتصلت بالأخ معمر واعترضت على عقد المجلس الوطني في الجزائر وعلى «فكرة» الوثيقة المطروحة. شكلت دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر بداية التفريط في القضية الفلسطينية؛ إذ أصدر المجلس قرارات استسلامية، كما أُطلقت يد عرفات لتقديم مزيد من التنازلات.

أظهرت مجريات الأيام الأخيرة أن أوكرانيا تشكّل عقدة وحلاً لأي تطور في العلاقات الأميركية ـ الروسية. وهو ما بدا في الشكل البروتوكولي للأسبوع الدبلوماسي المخصص لأوكرانيا، تحديداً لجهة انطلاق المفاوضات بين موسكو وواشنطن في جنيف، في مؤشر على أن الحل والخلاف يبدأ منهما، وينعكس على ملفات عالمية أخرى

روسيا ترمي الكرة في الملعب الأميركي

أوكرانيا: العقدة والحل

بيار عقيقي

جندي أوكراني على الجبهة في أفديفكا، شرقي أوكرانيا (أناتولي ستيبانوف/فرانس برس)

تشهد الأزمة الأوكرانية أسبوعاً طويلاً من المفاوضات السياسية بين روسيا والغرب، بدأ أول من أمس الإثنين، بلقاء أميركي ـ روسي في جنيف السويسرية، على أن يُعقد اجتماع آخر، اليوم الأربعاء، ضمن لقاء «مجلس روسيا ـ الأطلسي»، ثم تُختتم الاجتماعات، غداً الخميس، بلقاء بين موسكو ومنظمة «الأمن والتعاون في أوروبا». وبدا الاجتماع الأول الذي استمر لأكثر من سبع ساعات «إيجابياً» من وجهة نظر روسيا، في ظلّ إعلان وكالة «إنترفاكس»، أمس الثلاثاء، أن «واشنطن تعهّدت بالرد كتابياً على مقترحات روسيا بشأن الضمانات الأمنية الأسبوع المقبل». ويُظهر الزخم المرافق للمفاوضات، أن اكتساب أوكرانيا صفة «العقدة والحلّ»، نابع من موقعها الجيوبوليتيكي، كبوابة غربية لروسيا إلى أوروبا، وكمدخل شرقي للغرب باتجاه روسيا. وفي الحالتين، فإن التفاهم بين الروس والغرب، سيفتح الأبواب أمام تفاهمات أخرى، لا تتعلّق بنشر أسلحة أو تمدّد عسكري، بقدر ما تؤثر على الأوضاع السياسية الداخلية لبلدان مثل بيلاروسيا، وكازاخستان، مروراً بسورية والملف النووي الإيراني، وأفغانستان، وصولاً إلى القارّة الأفريقية، تحديداً القرن الأفريقي وليبيا والساحل الأفريقي. أما التشابك الغربي ـ الروسي، انطلاقاً من المسألة الأوكرانية، فسيزيد من التوترات المصاحبة للملفات المذكورة، بما قد يفضي إلى نشوء بؤر ساخنة متشعّبة، يُصبح من الصعب لاحقاً السيطرة عليها، وبالتالي تتحوّل إلى كرة ثلج تتدحرج إلى دول جوارها الإقليمي.

وفي ظلّ غموض الموقف الأميركي المرتقب بشأن الضمانات التي تطلبها روسيا خصوصاً في ما يتعلق بتوسع حلف شمال الأطلسي، جدّدت الخارجية الروسية مطالبتها بالردّ السريع، مشيرة في بيان أمس، إلى أننا «ننتظر رداً سريعاً على مقترحاتنا بشأن الضمانات الأمنية، والكرة الآن في الملعب الأميركي». وفي خضمّ أجواء الترقّب، خرج الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، أمس، بموقف جديد، يدعو فيه لقمة رباعية تجمع بلاده مع روسيا وفرنسا وألمانيا «لإنهاء الصراع» مع الانفصاليين في الشرق الأوكراني. وقال زيلينسكي: «لقد آن الآوان للتوصل إلى اتفاق ينهي الصراع، ونحن مستعدون لاتخاذ القرارات اللازمة خلال قمة جديدة» رباعية، وذلك عند استقباله مستشارين للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشار الألماني أولاف شولتز، بحسب بيان صادر عن الرئاسة الأوكرانية.

وتبدو دعوة زيلينسكي وكأنها محاولة لإعادة الزخم لرباعية «نورماندي»، التي تضمّ الأطراف المذكورة في دعوته، والتي نجحت في الخروج باتفاقي «مينسك 1» في 5 سبتمبر/أيلول 2014، و«مينسك 2» في 12 فبراير/شباط 2015. وتمحور الاتفاق الأول حول وقف إطلاق النار، وتحديد الوضع الإداري لإقليمي لوغانسك ودونيتسك (المنطقتين الانفصاليتين في الشرق)، وضمان إجراء انتخابات مبكرة في الإقليم، وغيرها من التفاصيل. لكن الاتفاق انهار على وقع استمرار المعارك بين الشرعية والانفصاليين، ليأتي الاتفاق الثاني كمحاولة لتأكيد التزام كل الأطراف بالاتفاق الأول.

وبعد سقوط اتفاقي مينسك عملياً، لأسباب عدة، أبرزها دخول الحرب عامها الثامن منذ ربيع 2014، وثانيها، تجنيس روسيا لمواطني دونيتسك ولوغانسك، وإشراكهم في الاستفتاء على الدستور الذي جرى في عام 2020، ثم في الانتخابات التشريعية في سبتمبر الماضي، إلا أن السبب الثالث، والأهم، هو إسقاط روسيا لأي دور أوروبي فعّال في أوكرانيا. فوفق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إن الحوار مع الأميركيين بشأن أوكرانيا يمنح نتائج أكثر في أي حلّ، على اعتبار أن الأوروبيين غير قادرين على فرض رؤية ما في أوكرانيا. ويعتقد بوتين أن أي اتفاق مع الأميركيين سيسير فيه الأوروبيون. وهو اختبر نموذجاً مشابهاً في حرب جورجيا في عام 2008، حين سعى الرئيس السابق، المسجون حالياً في تبليسي، ميخائيل ساكاشفيلي، إلى إدخال بلاده في الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي. لاحظ بوتين تردداً أميركياً في دعم ساكاشفيلي، فاستغله لغزو جورجيا، وفرض شروطه، لجهة منع انضمامها إلى أي تكتّل غربي، كبلد سوفييتي سابق. حينها، لم ينجح الأوروبيون في ترجمة دعمهم لساكاشفيلي، ولا في إقناع الأميركيين بخطورة ما يجري جنوبي القوقاز.

أما في حال «تنازلت» روسيا وقبلت إعادة إحياء رباعية «نورماندي»، فإن «القرارات اللازمة» التي تحدث زيلينسكي عنها، قد لا تخرج عن «ضرورة وقف إطلاق النار في دونباس (الذي يضم الإقليميين الانفصاليين)»، ولا عن تطبيع هدنة جديدة، بما فيها إجراء تبادل أسرى. وأي حديث آخر عن محاولة منح الشرق الأوكراني حكماً ذاتياً سيكون غير ضروري، في ظلّ تحوّل سكان الشرق إلى مواطنين روس. بالتالي فإن طرح أي نظام سياسي جديد، لن يخضع بطبيعة الحال لمركزية كييف، إلا في حال تخلّى الانفصاليين عن جنسيتهم الروسية، وهو أمر مستبعد، لأن مثل هذه الخطوة، قد تدفع أوكرانيا للمطالبة بالمثل مع شبه جزيرة القرم، التي ضمّتها روسيا في عام 2014، ومنحتها المزايا الضرورية التي تتمتع بها أي منطقة أو جمهورية ذات حكم ذاتي في روسيا الاتحادية. ومن الطبيعي أن موسكو سترفض كل محاولات كييف لاستعادة السيادة على الشرق والقرم. والخطاب «القومي» لبوتين بعد ضمّ القرم في ربيع 2014، شكّل نقطة تحوّل لخطابات مماثلة، في إطار رفع راية «القومية الروسية» في كل بقعة سوفييتية سابقة، تضمّ روساً في مجتمعاتها.

> زيلينسكي يدعو لقمة رباعية لإنهاء الصراع مع الانفصاليين

عدا كل ذلك، فإن إبقاء الملف الأوكراني عالقاً في ملف الانضمام للاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي، سيؤدي إلى رفض روسيا للتحاور مع أوكرانيا، ما لم تُلبّ مطالبها، لجهة تجاهل الشرق والقرم وعدم الانضمام للتكتلات الغربية. وهو ما بات صعباً على كييف أن تتخلى عنه، في ظلّ تمسكها بحقها السيادي في ذلك، منذ «الثورة البرتقالية» في شتاء 2004 ـ 2005. عملياً، تبدو دعوة كييف للحوار أقرب إلى محاولة فاشلة، لأن أي حلّ مرضٍ للروس، وباتفاق مع الأميركيين، سيكون على حسابها، وأي صدام بين موسكو وواشنطن، سيؤدي لتحوّلها إلى «أفغانستان أوروبية».

هنا، يبقى الموقف الأميركي أساسيا لتحديد المسار المستقبلي لأوكرانيا. وعلى الرغم من أن الرئيس جو بايدن، أكد مراراً دعمه لكييف، إلا أن حدود الدعم ستتوقف عند نقطة محددة. الأميركيون، في المبدأ، يؤيدون حق أوكرانيا في تقرير مصيرها في الأطلسي وفي الاتحاد الأوروبي، وهم أظهروا ذلك للروس في مفاوضات أول من أمس الإثنين، لكنهم في المقابل يدركون أنهم لن يفعلوا في أوكرانيا ما لم يفعلوه في جورجيا. حتى أن بايدن شدّد في مواقف سابقة في ديسمبر/كانون الأول الماضي، على أنه لن يرسل جنوده إلى أوكرانيا، رغم إعلانه أنه قد يرسلهم إلى دول أوروبية شرقية. لن يخوض الأميركيون حرباً في أوكرانيا. لكن من جهة أخرى، يمسك الرئيس الأميركي بعصا العقوبات الاقتصادية والمالية، بما فيها إخراج روسيا من نظام «سويفت» للتعاملات المصرفية، معتبراً أنه كافٍ لإيقاف الجيش الروسي عند الحدود مع أوكرانيا.

النقطة الأبرز في هذه المعضلة، أن بايدن يحاول خلق التوازن بين «عدوين»: الصيني والروسي. ولا يرغب في التورّط في أزمة طويلة مع موسكو، تشغله عن ملفه الأساسي في عهده، وهو مواجهة بكين. ومن المفترض أن روسيا تعلم أولويات الإدارة الأميركية، وتسعى لخطف أكبر قدر ممكن من المكاسب من الأميركيين، يجعلها في موقفٍ أقوى بكثير مما لو نشرت 150 ألف جندي في روستوف والقرم وبيلاروسيا، كما تؤدي إلى إضعاف الموقف الأوروبي تجاهها، وتحديداً إسقاط «التهويل» بوقف مشروع «نوردستريم 2» (السيل الشمالي) الذي ينبع من الشمال الروسي ويصبّ في ألمانيا.

مفاوضات شاقة بمشاركة ويندي شيرمان

خاضت نائبة وزير الخارجية الأميركي، ويندي شيرمان، محادثات صعبة مع المسؤولين الروس، أول من أمس الإثنين. وتطرقت إلى ملفات تتمحور حول الاستقرار الاستراتيجي والأمني بين البلدين

أدت نائبة وزير الخارجية الأميركي، ويندي شيرمان، دوراً أساسياً في المفاوضات الأميركية ـ الروسية، في جنيف السويسرية، أول من أمس الإثنين. وشيرمان عضوة محورية في إدارة الرئيس جو بايدن، وسبق لها أن انخرطت في مفاوضات شاقة مع المسؤولين الصينيين، في الصيف الماضي، ومع الروس، الذين سلّموا ورقة الضمانات الأمنية لها، في موسكو، في 15 ديسمبر/كانون الأول الماضي.

وفي بيان وزّعته الخارجية الأميركية، فإنّ شيرمان تحدثت عن «عرضنا مجموعة أفكار يمكن لبلدينا اتخاذ إجراءات متبادلة بشأنها تستجيب لمصالحنا الأمنية وتعزز الاستقرار الإستراتيجي». وأشارت إلى أنّ الولايات المتحدة وروسيا منفتحتان على «فرض قيود متبادلة على نطاق المناورات العسكرية (في أوروبا) ورفع درجة شفافيتها على أساس متبادل» لافتة إلى أنّ هذا الموضوع سيكون أيضاً ضمن أجندة اجتماع مجلس «روسيا ـ الأطلسي» في بروكسل، اليوم الأربعاء.

وذكرت شيرمان أنّها ناقشت مع الوفد الروسي اتخاذ خطوات متبادلة لخفض التصعيد تتعلق بنشر المنظومات الصاروخية في إطار معاهدة الحد من الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى. وشددت على أنّ «الولايات المتحدة الجانبان على إنشائها في اجتماعنا الأخير في سبتمبر». وأشارت إلى أنه «في الوقت الذي نتحدث فيه، حشدت روسيا أكثر من 100 ألف جندي على طول حدود أوكرانيا، وتدّعي موسكو أن أوكرانيا تسعى إلى الصراع وتتصرف بشكل استفزازي». وقالت شيرمان: «روسيا هي التي غزت أوكرانيا في عام 2014. وروسيا هي التي تواصل تأجيج الحرب في شرق أوكرانيا التي أودت بحياة نحو 14 ألف أوكراني. والآن تتسبب تصرفات روسيا في تجدد الأزمة ليس فقط لأوكرانيا ولكن لأوروبا كلها». وأضافت: «لا تستطيع دولة ما تغيير حدود دولة أخرى بالقوة، أو بإملاء شروط السياسة الخارجية لدولة أخرى، أو منع دولة أخرى من اختيار تحالفاتها. هذه هي المبادئ الأساسية للنظام الدولي، وهي مبادئ وافقت عليها روسيا في السابق، منذ سنوات عدة». وفي ردّ على أسئلة الصحافيين حول العقوبات التي قد تتعرّض لها روسيا في حال غزت أوكرانيا، قالت شيرمان: «العقوبات ستشمل المؤسسات المالية الرئيسية، وضوابط التصدير التي تستهدف الصناعات الرئيسية، فضلاً عن تعزيز وضع قوات الأطلسي على أراضي الحلفاء، وزيادة المساعدة الأمنية لأوكرانيا».

تحدثت شيرمان عن العقوبات المرتقبة (بابلو بورسيونسولا/فرانس برس)

وروسيا متفقتان على أنه لا يمكن الانتصار في الحرب النووية ومن الضروري ألّا تندلع أبداً». واعتبرت أنّها «المرة الثالثة التي يعقد فيها حوار الاستقرار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا، منذ اجتماع الرئيس بايدن والرئيس (فلاديمير) بوتين في جنيف في (16) يونيو/حزيران الماضي». لكنها أوضحت أنّه «أطلقنا على هذه الجلسة تسمية (جلسة استثنائية) لأنها عُقدت من دون اجتماعات تمهيدية لمجموعتي عمل الخبراء، التي اتفق

(العربي الجديد)